جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

بالجزائر خلال الفترة (2010-2020)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطلبة:

-عياد أيمن

-جنادي بلال

تحت إشراف الأستاذ:

-أ.د سعودي محمد

لجنة المناقشة

بن عيشوش محمد	**أستاذ محاضر أ**	**رئيسا**
سعودي محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا**
غزازي عماد	**أستاذ التعليم العالي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية:2022-2023


بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

بعد مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات

والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمارها والحمد لله اهدي تخرجي الى نور

دربي ابي العزيز والى قرة عيني وسر نجاحي امي الغالية والى

اخوتي الغاليين على قلبي .

أيمن عياد

اهداء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

الشكر لله و الف حمد للذي وفقني لهذا النجاح اهدي عملي هذا الى زاد روحي و قلبي الى من قومت لساني و كياني امي الحبيبة الى من سقى حياتي بماء عمره فغدوت بذرة ناضجة بتعليماته ابي الغالي

الى النجمة الربانية التي لا تضاهيها نجمة الى افراد عائلتي كل باسمه الى اخوتي دون ان تلدهم امي سيد احمد ، عماد الدين ، ناصر الدين ، ايمن ، اسحاق .

بلال جنادي

rawpixel

شكر وتقدير

شكرا لكم والدي على الدعم الكبير من ثم الشكر موصول لكل الاكادميين في الجامعة عبارات الشكر لكم جميعا لا تكفي هنيئا لي على تلك الحقبة الزمنية الرائعة التي قضيتها معكم شكرا لكم جميعا .

المحاضرين المشريفين شكرا لكم على الدعم المتواصل من ثم تاتي اللحظة الاخيرة من اجل ان اشكر كل من وقف معي وساندني من اهلي و دكاترتي الشكر لكل الطواقم العاملة في الجامعة ولكل الاصدقاء على دعمهم

بعد ذالك وصلنا لنهاية عبء دام سنين ويجب علينا ان نقدر ونشكر ثم نقبل ايدي علماؤنا واهالينا على دعمهم الكبير .

مستخلص الدراسة

تحظى السياسة النقدية باهتمام متزايد من طرف العديد من المفكرين و الباحثين في ميدان الاقتصاد نظرا لاحتلالها صدارة السياسات الاقتصادية الكلية ، كما تعتبر اهم الادوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2020 .

و لتحقيق هدف الدراسة تم استعراض مفهوم السياسة النقدية و قنوات ابلاغها ، و اهم أدواتها و اهدافها ، بالاضافة الى مفهوم الاستقرار الاقتصادي و اهم مؤشراته ، و مفهوم الاستقرار النقدي و اهم مؤشراته ، ثم تطرقنا الى القاء نظرة عامة حول الاستقرار الاقتصادي في دول العالم و الوطن العربي.

بعد ذلك تم التطرق الى دراسة و تحليل واقع السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2010-2020) ، و ذلك من خلال تطور السياسة النقدية في الجزائر و دراسة تحليل اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار النقدي .

و هدفت الدراسة الى ان السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة بالشكل الكافي و لاتزال بحاجة الى فعالية اكثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية :

الاستقرار النقدي،السياسة النقدية ،الاستقرار الاقتصادي،التضخم ،البطالة ،النمو الاقتصادي.

Abstract

Monetary policy is receiving increasing attention by many thinkers and researchers in the field of economics due to its occupation at the forefront of macroeconomic policies, and is considered the most important tools for achieving economic stability, and this study aims to find out the effectiveness of monetary policy in achieving economic stability through an analytical study of the state of the Algerian economy for the period 2010-2020.

To achieve the objective of the study, the concept of monetary policy and its reporting channels was reviewed, and its most important tools and objectives, in addition to the concept of economic stability and its most important indicators, and the concept of monetary stability and its most important indicators, then we touched on an overview of economic stability in the countries of the world and the Arab world.

After that, the study and analysis of the reality of monetary policy in achieving economic stability during the period (2010-2020) was discussed, through the development of monetary policy in Algeria and the study of the analysis of the most important indicators of economic stability and monetary stability.

The study aimed that monetary policy in Algeria was not effective enough and still needs to be more effective in achieving economic stability.

Keywords :

Monetary stability, monetary policy, economic stability, inflation, unemployment, economic growth.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص الدراسة	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ-خ
الفصل الأول :السياسة النقدية	
تمهيد	1
المبحث الأول :ماهية السياسة النقدية	2
المطلب الأول:تعريف السياسة النقدية	2
المطلب الثاني:مفاهيم السياسة النقدية من منظور المدارس	4
المطلب الثالث:قنوات ابلاغ السياسة النقدية	12
المبحث الثاني:أدوات السياسة النقدية وأهدافها	14
المطلب الأول:الأدوات الغير مباشرة	14
المطلب الثاني :الأدوات المباشرة	17
المطلب الثالث :أهداف السياسة النقدية	19
المبحث الثالث:دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية	30
المطلب الأول جذب الادخار وتشجيع الاستثمار	30
المطلب الثاني:تطوير السوق النقدية والسوق المالية	32
المطلب الثالث:درجة كفاية السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية	34
خلاصة	36

الفصل الثاني :الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي	
تمهيد	**38**
المبحث الأول :الاستقرار الاقتصادي	**39**
المطلب الأول :مفهوم الاستقرار الاقتصادي	39
المطلب الثاني :محددات الاستقرار الاقتصادي	40
المطلب الثالث : مِؤشرات الاستقرار الاقتصادي	44
المبحث الثاني :مدخل للاستقرار النقدي	46
المطلب الأول:مفهوم الاستقرار النقدي	47
المطلب الثاني :قياس الاستقرار النقدي	48
المطلب الثالث:اجراءات تحقيق الاستقرار النقدي	50
المبحث الثالث:نظرة عامة للاستقرار الاقتصادي في دول العالم والعالم العربي	52
المطلب الأول:الاستقرار الاقتصادي في دول العالم	52
المطلب الثاني:الاستقرار الاقتصادي في دول العالم العربي	54
خلاصة	57
الفصل الثالث:تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2010-2020	
تمهيد	59
المبحث الأول:مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر	60
المطلب الأول :السياسة النقدية في الجزائر حتى صدور قانون 10.90	60
المطلب الثاني :برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات النقدية المتبعة	66
المطلب الثالث:أدوات السياسة النقدية في الجزائر	72
المبحث الثاني:انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2020.	74
المطلب الأول :تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	74
المطلب الثاني :تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي	81
الخاتمة العامة	86-91
قائمة المراجع	92-95

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1.3	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	75
2.3	تطور معدلات الطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	76
3.3	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	78
4.3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	79
5.3	تطور رصيد ميزان المدفوعات فى الجزائر خلال الفترة 2010-2020	80
6.3	تطور معامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 2010-2015-2020	81
7.3	تطور معدلات السيولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	82
8.3	تطور اقراض القروض خلال الفترة 2010-2020	84

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1.1	تأثير السياسة النقدية المباشرة حسب المدرسة النقدية	6
2.1	تأثير الغير المباشر للسياسة النقدية	7
3.1	العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل الفائدة	9
4.1	العلاقة مابين الناتج الوطني الإجمالي والطلب الإجمالي	10
5.1	العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي ومستوى الأسعار	10
6.1	أثر السياسة المالية للنفقات العامة للدولة على الدخل	11
1.2	الاقتران الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية	44-43

مقدمة عامة

1-تمهيد

يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد أهداف الكبرى التي سعت إليها دول العام باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها وإعطائه القسط الوافر من الأهمية، ولتحقيق ذلك قد اختلف السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف متمثلة في الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم والحد من البطالة، حيث تعد الأزمات النقدية تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي لدول العالم ككل خاصة النامية منها، ولمواجهة هذه التحديات اتجهت دول إلى إتباع سياسات اقتصادية معينة حاولت من خلالها التخفيف من حدة الأزمات النقدية والوصول إلى معدلات نمو اقتصادي.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية نظرا لدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية، كما أنها تعد حلول لمشاكل اقتصادية كتحكم في كل من معدلي البطالة والتضخم، ولعمل على إيجاد حلول لأي اختلال لميزان المدفوعات، ومن ثم تجديد قيمة العملة المحلية، بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية، وذلك باستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي، وجدت نفسها عقب فشل سياسات الاقتصادية المنتهجة مضطرة إلى تغيير توجهها الاقتصادي، وبذلك انتق الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى حر، وأصبح الحديث عن السياسة النقدية في الجزائر ممكنا مع صدور قانون النقد والقرض(90-10) المعدل والمتمم للأمر (11-03) والذين ظهرا فيهما مبدأ الاهتمام والتوسع في استخدام السياسة النقدية وتحديد أدواتها وأهدافها، ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق سياسة نقدية في ضل اقتصاد كلي متميز بمعدل تضخم معتدل، وفائض هام لميزان المدفوعات، ونسبة ايجابية للنمو الاقتصادي من نسب عالية من البطالة، حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية توسعية تماشيا مع برامج الإنعاش والدعم الاقتصادي، وتبعا لذلك تبنيت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية التي تهدف إلى إرساء قواعد السوق والتي تستخدم ضمن آليات كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-التساؤل الرئيسي

وبناء مما سبق ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة التحكم الجيد فيها تم صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استخدام السياسة النقدية من طرف صانعي السياسة الاقتصادية الكلية والقرار فى الجزائر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف انعكست طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي؟

-إلى أي مدى يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بناء على السياسة نقدية وشبه تام لغياب استقلالية بنك الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: هناك أثر مباشر للسياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية، خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية من جهة، ومن جهة حسب متغيرات وظروف اقتصادية لم تتعرض لها النظرية الاقتصادية مما أدى إلى انعكاس غير مستقر لها.

الفرضية الثانية: تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف اقتصادية خاصة بها وأهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النظرية الاقتصادية، لكن يكون في ضل استقلالية السلطة النقدية في تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4-أهمية الدراسة

تنعكس أهمية الدراسة من خلال:

-**البعد الاقتصادي:** يتجلى من خلاله تحقيقه للتوازنات الاقتصادية والحد من الآثار الغير المرغوبة فيها نتيجة الاختلالات الدورية لها أو عدم التحكم في أهداف من خلال السياسات المطلوبة من المشكلات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم الجيد في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

-**البعد الاجتماعي:** ويتجلى ذلك من خلال تحقيقه للتوازنات الاجتماعية وذلك عن طريق تخفيض معدلات البطالة والتحكم في معدلات التضخم واستقرار العملة مما يسهل عملية الحصول على القروض بتكاليف منخفضة بالنسبة لأصحاب رأس المال واستقرار تكلفة المعيشة بالنسبة للعائلات.

-**البعد السياسي:** حيث انه إذا كانت هناك سياسة نقدية فعالة،فهذا يدل على وجود سلطة نقدية وبالتالي هناك أجهزة الدولة مما يثبت وجود الدولة وهذا من شأنه أن يغزز ثقة المجتمع في حكومته من جهة ومن جهة أخرى تعزيز الثقة بنين المجتمع والنظام المصرفي مما يؤدي إلى تخفيض معدلات التسرب في الاقتصاد.

5-أهداف الدراسة: تهدف دراسة الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

-التعرف على مفاهيم السياسة النقدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-التعرف على الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي وإلقاء نضرة شمولية لاقتصاديات دول العالم ودول العالم العربي.

-تحليل مسار تطور السياسة النقدية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والتعرف على انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2020.

6-حدود الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية.

-**الحدود المكانية:**لقد قمنا بإسقاط هذه الدراسة علة الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر أحد الدول النامية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية.

-**الحدود الزمانية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة(2010-2020) وقد تم اختيار هاته الفترة على أساس:

-أنها بداية البرامج التنموية الاقتصادية بالإضافة إلى أن أخر تقرير للبنك المركزي كان سنة 2021.

7-منهجية الدراسة: بناء على طابع الدراسة توجب علينا إتباع المنهجية التالية:

بالنسبة لأدوات البحث والتحليل: جوانب البحث متعددة ومراحله كثيرة، والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءتها والإحاطة بجميع جوانبها لتوزيع وتصنيف جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية التي تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية:

-الكتب.

-الرسائل الجامعية.

-المجلات.

-التقارير.

-المواقع الاكترونية.

بالنسبة لمنهج البحث: استخدام منهجين أساسيين بمجموعة من الأدوات وهما:

-**المنهج الاستقرائي** :والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتكور الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية النقدية وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية، كما تم الاعتماد على أدوات الإحصاء من جداول وأشكال ومنحنيات بيانية.

-**المنهج الاستنباطي:** والذي مفاده من الدراسة من الأحداث العامة إلى الأحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي، حيث تم الاعتماد فى ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

8-الدراسات السابقة

دراسة عصام لوشان ، السياسة النقدية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010) ، مذكرة ماجستير ، اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر – باتنة – ، الجزائر ، 2013 ، حيث هدفت الدراسة الى معرفة دورالسياية النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في ظل الاصلاحات الراهنة ، و اهم النتائج التي تم البوصل اليها نذكر :

ـ ان تصميم السياية النقدية و التحديد السلسم لاهدافها تتطلب معاومات دقيقة من الجهات ذات العلاقة المباشرة بالنقود .

– ترتبط السياسة النقدية بمدى استقلالية البنك المركزي في اعداد و تنفيذ السياسة و مدى توفر الظروف لنجاحها .

– لم يكن للسياسة النقدية في الجزائر دور فعال ما قبل التسعينات و لم تاخذ مكانتها المفروضة ضمن السياسة الاقتصادية العامة .

– كان قانون النقد و القرض بدلية السياسة النقدية كسياسة رئيسية على الاقتصاد الجزائري .

– ساهت السياسة النقدية بعد لااصلاحات في الجزائر بشكل نسبي في استقرار الاوضاع داخليا و خارجيا و التحكم فيالسيولة الفائضة في الاقتصاد و معدلات التضخم .

دراسة محمد ابن البار ، اثر السياسة النقدية و المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) ، دراسة تحليلية قياسية ، اطروخة الدكتوراه ، علوم اقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2017 ، حيث هدفت هذه الدراسة الى : تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و معالجة التضخم ، و من اهم النتائج المتوصل اليها نذكر :

– تسعى السياسة النقدية للتاثير على التغيرات الاقتصادية الكلية من خلال ادواتها .

– ترابط بين السياستين النقدية و المالية يغالجها اكثر فعالية من خلال التنسيق بين اهدافها و العمل على اعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي .

– ظاهرة التضخم تؤدي الى بروز العديد من الاثار الاقتصادية و الاجتماعية بصورة مباشرة او غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي .

– وضع قانون النقد و القرض 90–10 الاطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر و توضيح مسار تطورها .

معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن لاقتصادي ، دراسة خالة الجزائر 1990–2006 ، اطروحة الدكتوراه (2007–2008) ، من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، و التي تناولت الاطار النظري للسياسة النقدية و التوازن الاقتصادي من خلال الاشكالية التالية : الى اي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1990–2006) ؟ حيث اثبتت هذه الدراسة ان :

–السياسة النقدية تعتبر احدى السياسات التقتصادية الفعالة الى جوار سياسات اخرى ، و خاصة السياسة المالية التي تستعملها الدولة لتحقيق الاهداف الكلية للاقتصاد لان الاهداف التي ترغب السياسة النقدية تحقيقها هي نفس اهداف السياسة الاقتصادية ان كان لكل سياسة اهداف خاصة بها.

–**دراسة ماجدة مادوخ**،فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي فى ضل الاصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)،مذكرة ماجيستير،نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ،2003،حيث هدفت الدراسة الى ابراز دور السياسة النقدية فى الجزائرخاصة فى فترة الانتقال من اقتصاد السوق ،ومعرفة نجاعة الاجراءات المتخذة ،والتركيز على فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصاي ومن أهم النتائج المتوصل اليها نذكر:

–لبلوغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد توفير ظروف مناسبة لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية .

–السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وحلولها مكانة بارزة الى تحقيق المربع السحري كالدور خاصة التحكم فى التضخم.

–توفر البنك المركزي على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية.

9-تقسيمات الدراسة:

تم قسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

-**الفصل الأول:** كان بعنوان السياسة النقدية حيث قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول بعنوان ماهية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني كان بعنوان أدوات وأهداف السياسة النقدية، أما المبحث الثالث بعنوان دور السياسة النقدية فى التمنية الاقتصادية.

-**الفصل الثاني:** الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي.

حيث قسم إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول بعنوان الاستقرار الاقتصادي أما المبحث الثاني بعنوان الاستقرار النقدي أما المبحث الثالث بعنوان نضرة عامة للاستقرار الاقتصادي في دول العالم والوطن العربي.

الفصل الثالث: تحليل دور السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر 2010-2020.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول كان بعنوان مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثاني كان بعنوان انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2020.

الفصل الأول :السياسة النقدية

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة من طرف القائمين على الشؤون الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة , وقد اختلفت وجهات النظر ليس على مفهوم السياسة من حيث التعاريف والأدوات ولكن من حيث الفعالية فهناك من يؤمن بفعالية السياسة النقدية لتحقيق هدف النمو والتضخم , وهذا تيار واسع حيث الاقتصاد على رأس ها المدرسة الكلاسيكية , المدرسة نيوكلاسيكية أما المدرسة الكنزية فهي ترى عكس ذلك.

وتختلف السياسة النقدية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة حيث تجابه الأولى عدة عقبات عند التجسيد ,هذا الأمر يجعلنا بعيدين عن مسلمات المدارس السابقة ,وهذا هو الهدف من هذه الدراسة خاصة الفصل الأول الذي سنوضح فيه مفهوم السياسة النقدية وأدواتها , أهدافها , قنواتها , ثم نختم بدور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول :ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوع لتدخلها أخذة بعين الاعتبار ر لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله

الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الأول :تعريف السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية» تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وللسياسة النقدية وسائل (أدوات) تستعملها حسب أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، أي استعمالها بشكل أساسي للتأثير على مقابل الكتلة النقدية والتي تعتبر مصدر خلق النقود، وبشكل ثانوي إلى تسيير استعمال النقود الجديدة من طرف الوحدات الاقتصادية[1].

وكانت السياسة النقدية هي أساس تدخل الدولة في ظل لاقتصاد الرأس مالي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (حسب النظرية الكلاسيكية التي تفترض المرونة التامة في الأسعار والأجور وسعر الفائدة) . ولها الفعالية التامة لإعادة حالة التوازن للاقتصاد الكلى، لكن بعد الكساد الكبير (1929) أثبت" كينز "من خلال نظريته العامة أن تغيرات سعر الفائدة قد لا يكون لها الفعالية في تحقيق هذا التوازن إذ كان منحنى الطلب على النقود لانهائي المرونة (مصيدة السيولة)وبين كذالك أهمية عدم مرونة هيكل الأجور والأسعار في حالة التغيير الهبوطي للنشاط الاقتصادي، كل ذلك أظهر عدم فعالية السياسة النقدية لوحدها بل يجب الاستعانة بالسياسة المالية (معدل الضرائب، والائتمان الحكومي) للحكومة[2].

وتعرف أيضا بأنها: مجموعة القرارات التى يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة فى الاقتصاد

[1] بوفاسة سليمان ،أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2018،ص 134- 135.

[2] بوفاسة سليمان،نفس المرجع،ص 135.

بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني[1].

كما عرفها الاقتصادي G.L Bash على أنها " ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية". كما عرفت السياسة النقدية بأنها « العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية[2].

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها « تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود التي تستعمل العلاقة : النقود – الدخل » .

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einzigوهو«أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية, وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي » .

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسية النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي :

1- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية

تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها المحلات النقدية وسنقوم بتحليل هذه العناصر كما يلي :

-السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية ، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية وتبيا ن طرق

[1] لحلو موسى بوخاري،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية،دراسة تحليلية قياسية للآثار الاقتصادية ،مكتبة حسن العصرية ،لبنان 2010 ص 59 .

[2] صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية(المفهوم،الأهداف،الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2005،ص 98.

معالجتها ،فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة ، وفي ظروف معينة، فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي[1].

-إن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إما إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية(القرض،الصرف،معدل الفائدة)،وإما إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك خلق النقود لمؤسسات القرض (عرض النقود) وسلوك الأعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة

-ان السياسة النقدية تعمل على تحقيق أهداف ويجب التفرقة بين أهداف وسيطة للسياسة النقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل معيار النمو السنوي للكتلة النقدية، أما الأهداف النهائية التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية ونميز بين أهداف نهائية التوازن الداخلي مثل مكافحة التضخم، ومعدل نمو عال، وأهداف نهائية للتوازن الخارجي مثل :استقرار سعر صرف العملة الوطنية[2].

المطلب الثاني: مفاهيم السياسة النقدية من منظور المدارس

هناك مدارس مختلفة تناولت هذا الموضوع سنتطرق إلى أشهرها كما يلي:

1-عند المدرسة التقليدية :

ترى النظرية الكمية للنقود أن للسياسة النقدية تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على النشاط الاقتصادي.

1-1التأثير المباشر :

ترى المدرسة الكلاسيكية أن هناك علاقة مباشرة موجبة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث إذا ازداد عرض النقود (مع بقاء كمية السلع ثابتة). فإن مستوى الأسعار سترتفع بنفس النسبة، وهذا وفق المعادلة التبادل الذي حددها "فيشر" $\boxed{MV = PY}$

حيث M : كمية النقود .

[1]صالح مفتاح ، المرجع نفسه،ص 99 .

[2]صالح مفتاح ،مرجع سابق،ص 99 .

V : سرعة تداول النقود.

وp : مستوى الأسعار.

Y : حجم الإنتاج (الناتج الداخلي الحقيقي).

PY : التيار السلعي (PIBالناتج الداخلي الاسمي).

MV : التيار النقدي.

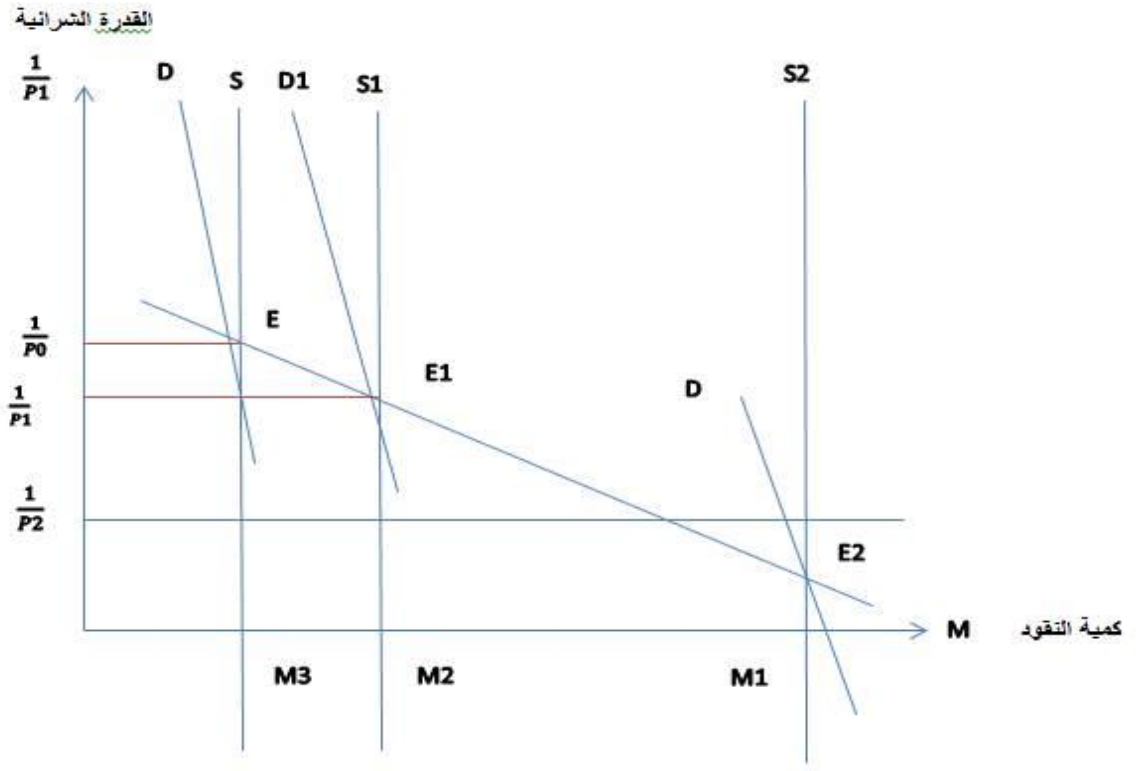
وأن : V و Y ثوابت في المدى القصير بنفس النسبة ،وذلك لان كل (p) ستؤدي الى زيادة في (n)[1]

وكل زيادة في عرض يخلق طلب يقابله، أي أن الاقتصاد في حالة توازن على المدى البعيد ،و كل ادخار ،ولذلك فدور النقود هنا هو دور حيادي فى سوق السلع سيوجه إلى الاستثمار حسب آلية السوق

والخدمات على المدى البعيد، أي أن النقود ليس لها تأثير على الرفاهية الاقتصادية للأفراد، وما هي إلا وسيط للتبادل، بحيث لو استبعدت المتغيرات المادية من الحياة الاقتصادية سوف تزول المتغيرات النقدية وتتلاشى (على حد تعبير بيجو)، ورغم ذلك تعتبر النقود كمؤثر اجتماعي صادرة من مؤسسة تابعة للدولة. والتمثيل البياني يوضح ذلك:

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق ص 152،153 .

شكل رقم (1.1): تأثير السياسة النقدية المباشرة حسب المدرسة النقدية .



المصدر :بوفاسة سليمان ،أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2018، ص 154.

حيث :

S:عرض النقود ، E : نقطة التوازن،d :الطلب على النقود، M:كمية النقود. P :مستوى الأسعار.

إن التقاء منحنى عرض النقود (المحدد من طرف السلطات النقدية) مع منحنى الطلب على النقود تتحدد نقطة التوازن (E)عند مستوى الأسعار (P) وعند زيادة كمية النقود عند (S1) يخلق طلبا عليها عند (D1) يتحدد نقطة توازن جديدة (1). وترتفع الأسعار إلى (P1)،وهكذا كلما ازدادت كمية النقود[1]

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق،ص 154 .

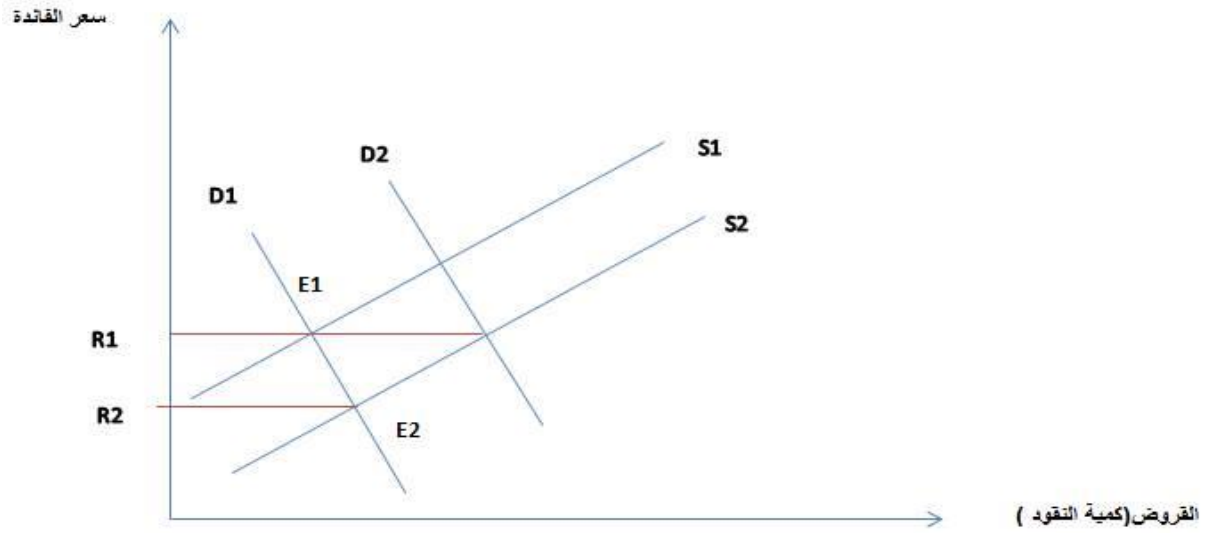
ازداد الطلب عليها وبالتالي ارتفعت الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية للعملة ، ومن ثم فإن كمية السلع المشتراة لكمية النقود تبقى على حالها دون تغير بالرغم من زيادة الكمية النقدية في كل مرة[1] .

2.1-التأثير غير المباشر:

يعود الفضل في تبيان آلية التأثير غير المباشر للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي إلى الاقتصادي ثورنتون 1802 (Thoronton) ليتبناها بعده "ريكاردو " ثم ليبررها بشكل مستقل الاقتصادي "فيكسل".

ومفاد هذا التأثير كان عن طريق سعر الفائدة، فعندما تقوم السلطات النقدية برفع الكتلة النقدية فإن جزءا منها سوف يودع لدى البنوك كأرصدة فائضة تزيد في مقدرة البنك على منح قروض (انخفاض سعر الفائدة) من (r1)الى (r2) كما يوضحه الشكل الموالي مما يشجع المستثمرين على الاقتراض (زيادة الطلب على النقود) ، من (d1) إلى (d2) وهذا ما يجعل سعر الفائدة ترتفع وتعود إلى الوضع الأول من (r2) إلى (r1) وهو وضع التوازن .

الشكل رقم 2.1: تأثير الغير المباشر للسياسة النقدية.



المصدر :بوفاسة سليمان،مرجع نفسه ،ص 155 .

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق،ص 154 .

حيث:

r : سعر الفائدة.

d: الطلب على النقود.

s: عرض النقود.

نلاحظ أنه ليس لكمية النقود تأثير حقيقي في المدى الطويل على النشاط الإقتصادي , وإنما تأثيرها يكون على المدى القصير (وضع مؤقت)[1].

2-عند المدرسة الكينزية :

قد يكون التحليل الكلاسيكي صحيحا في القرن التاسع عشر الذي يتسم بالنمو والتطور التكنولوجي والكشوفات الجغرافية ومن ثم التوسع الإنتاجي برغم بعض الأزمات والتي كانت متعلقة بالعرض وليس بالطلب (أو بالإنتاج وليس بالاستهلاك)،ولكن مع حلول القرن 20 الميلادي بدأت البطالة تظهر ونفد افتراض التشغيل الكامل معناه وكذا ثبات سرعة التداول أو التفضيل النقدي ،ولا تعد النقود مجرد واسطة للتبادل، كما لم تعد الأسعار تعبر عن العلاقات الإنتاجية الحقيقية بل قد تعبر عن التضخم النقدي ، وأصبحت النقود كسلعة يضارب بها هنا وهناك ولم تعد مجرد مخزن للقيم.

فظهر "كينز" وبدأ يعطي تفسيرا ت أخرى لمختلف الظواهر الاقتصادية ، ورأى أن لتدخل الدولة أهمية كبيرة لمعالجة هذه المشاكل الجديدة ولا سيما مشكل البطالة وذلك من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية ، وقد اهتم بجانب الطلب على النقود وسماه "التفضيل النقدي".

يرى أن رفع حجم الكتلة النقدية (مثلا) يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة وهذا ما يشجع المستثمرين على الإقدام على طلب القروض لاستثمارها (أي زيادة الطلب الإجمالي) وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وبالتالي فليس بالضرورة أن ترتفع الأسعار[2]،وان ارتفعت فهي اقل من الارتفاع في الإنتاج طالما

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق،ص 155 .

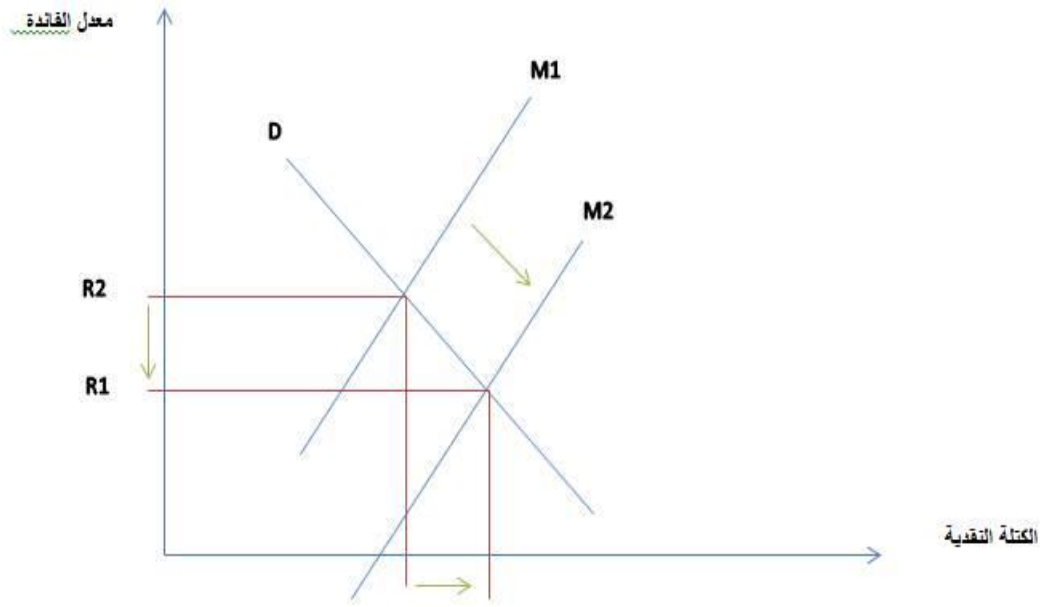
[2] بوفاسة سليمان،مرجع نفسه،ص 156 .

أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل كما يبين أن أثر السياسة النقدية على الطلب الإجمالي محددة بمدى حساسية سعر الفائدة لتغيرات الكتلة النقدية وبمدى حساسية الاستثمار لمعدلات الفائدة

رفع لكتلة النقدية يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة والتي تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني الإجمالي ومن الزيادة في مستوى الأسعار[1].

ويمكن إظهار هذه التأثيرات في الأشكال البيانية التالية :

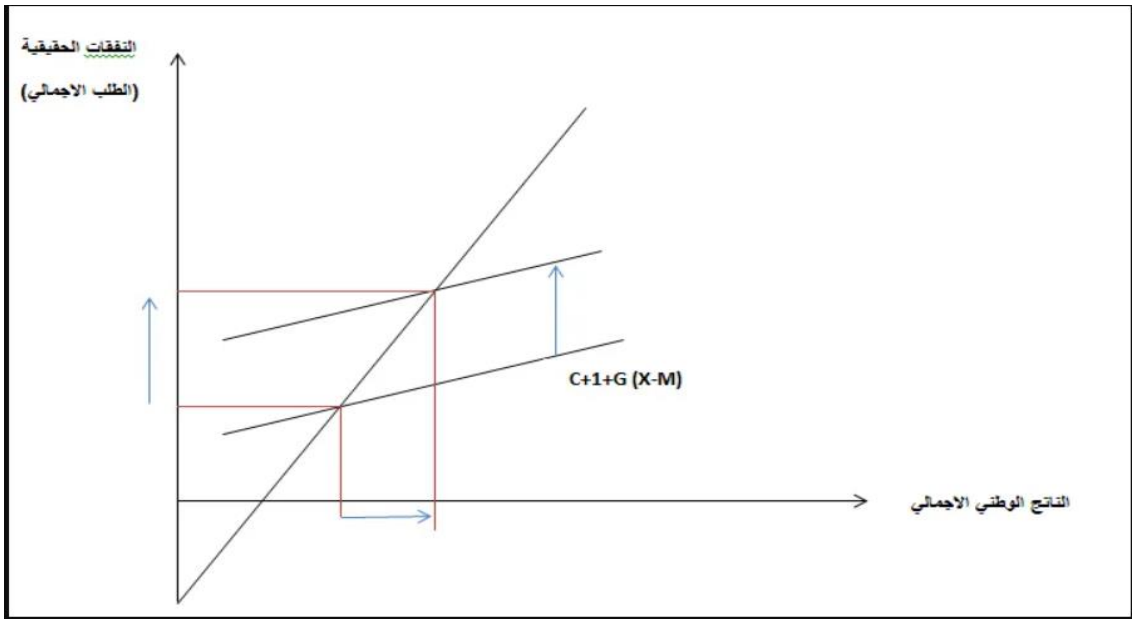
الشكل رقم (3.1):العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل الفائدة .



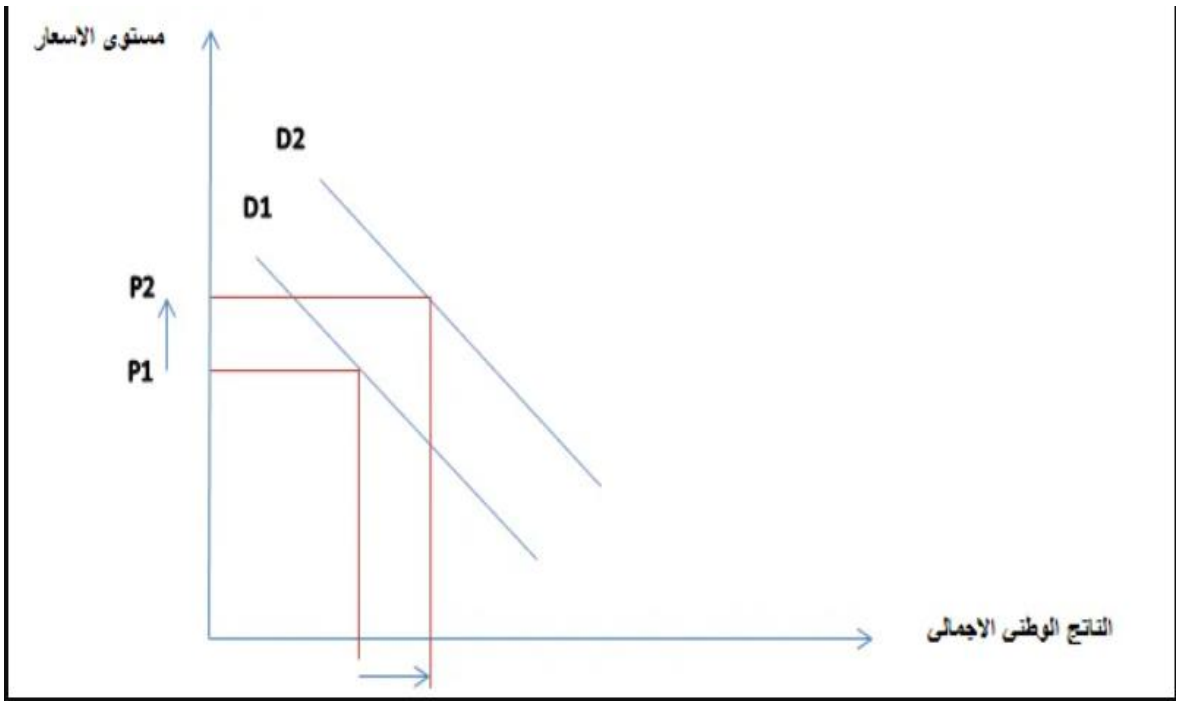
المصدر: بوفاسة سليمان ،مرجع سابق ص 157.

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق،ص 157 .

الشكل رقم (4.1):العلاقة مابين الناتج الوطني الإجمالي والطلب الإجمالي.



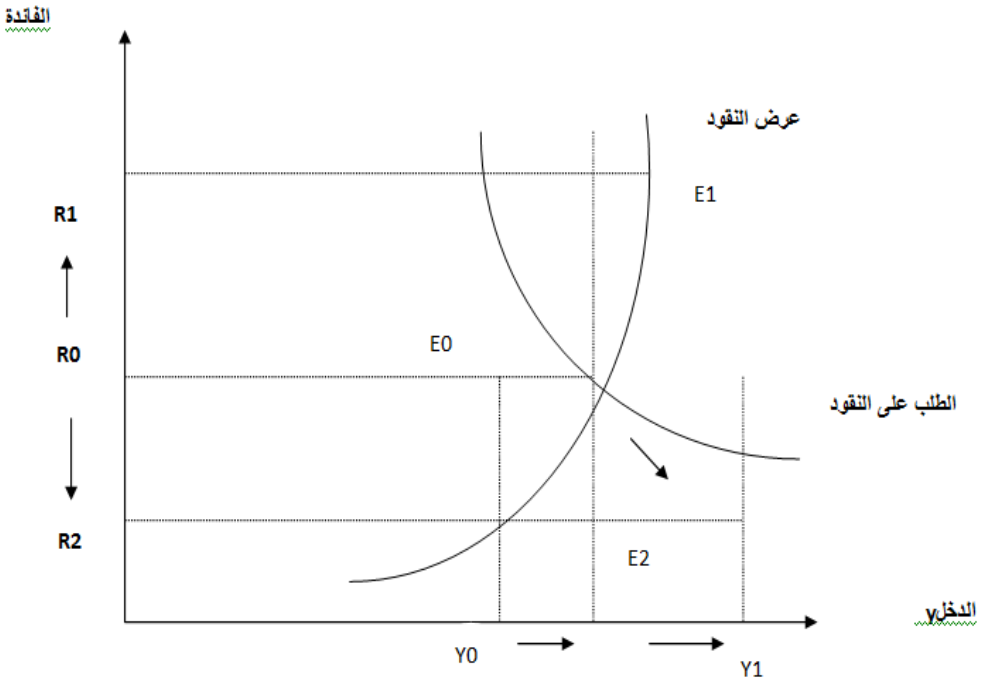
الشكل رقم (5.1):العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي ومستوى الأسعار.



المصدر: بوفاسة سليمان ،مرجع سابق ص 158.

لكن يرى الكينزيون أن السياسة النقدية غير مجدية لمعالجة حالة الكساد الذي أصاب اقتصاديات أوروبا الرأسمالية (1929) وذلك بسبب ما يعرف بمصيدة السيولة التي تمنع الانخفاض في سعر الفائدة أكثر من حد معين مهم ازدادت كمية النقود المعروضة وبالتالي لن يزداد الاستثمار ومن ثم لن يزداد الإنتاج وعليه فالسياسة المالية هي الوسيلة الأكثر نجاعة في ذلك،من خلال زيادة الدولة في نفقاتها بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال , وتخفيضها في حالة التضخم للتخفيض من المستوى العام للأسعار ،فزيادة نفقات الدولة يؤدي إلى زيادة الدخل لما بصحبه زيادة في الطلب لغرض المبادلات والاحتياط وانخفاضه لغرض السيولة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة مما يؤثر ذلك بالانخفاض على الاستثمار ولكن بنسبة أقل من الزيادة في الدخل،والشكل الموالي يوضح ذلك [1] :

الشكل رقم (6.1): أثر السياسة المالية للنفقات العامة للدولة على الدخل .



المصدر :بوفاسة سليمان ،مرجع سابق ص 159.

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق،ص 159 .

وإذا كان ثم تأثير للسياسة النقدية عند "كينز" على النشاط الاقتصادي فإنه سيكون عن طريق سعر الفائدة ، لكن هذا الاعتقاد لم يستمر طويلا بفعل الظروف الاقتصادية التي فرضت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية (خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي) وظهور أزمة" التضخم الكسادي" وظهرت معه أدوات الإحصاء والاقتصاد القياسي بشكل أكثر تطورا ، كل ذلك ساهم في بروز دور السياسة النقدية على الحياة الاقتصادية مرة أخرى ، ولو في حالة الكساد، نذكر أهم المساهمين الاقتصاديين في ذلك.

- نظرية ليتوبن(q) (J.Tobin)

زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم وبالتالي ارتفاع قيمة (q)

(q)=القيمة السوقية للمؤسسة مقسومة على تكلفة استبدال المؤسسة،وهذا ما يشجع على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة الناتج الوطني.

- نظرية تأثير الثروة "لمودجلياني" (Modigliani) :

يرى أن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم التي يرتفع أسعارها (على اعتبار أنها جزء من الثروة) مما يزيد في ذلك من الإنفاق لأن ثروات الأفراد تزداد ، وبما أن الإنفاق (أو الاستهلاك) هو أحد مكونات الطلب الكلى فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الناتج الوطني[1].

المطلب الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية

تعبر قناة "الإبلاغ" عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط. وتنحصر هذه القنوات في أربعة :

1- قناة سعر الفائدة: وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ،ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار ، كما قد يضعف طلب العائلات على

[1] بوفاسة سليمان،مرجع سابق،ص 160 .

السلع المعمرة والتحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي ومنه النمو[1].

2– قناة سعر الصرف: تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ،ومن جهة أخرى تستعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي[2].

وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية،وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3– قناة أسعار السندات المالية : وهذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدوية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد ، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين : قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار العلاقة بين القيمة البورصية للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي ،وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

–**عبر القناة الأولى :** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية ،مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار في نخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

–**عبر القناة الثانية :** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والت ي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور،ومنه الحد من الاستهلاك،وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

4 – قناة الائتمان : وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين :

[1]عبد المجيد قدي ،مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،2006،ص77 .
[2]عبد المجيد قدي،المرجع نفسه،ص 77– 78.

–**قناة الإقراض المصرفي** : حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف. ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

– **قناة ميزانية المؤسسات** : يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض.

ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر إقراضها، وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي الخام[1].

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون، يمكن من خلالها تنظيم نشاطه المصرفي بصورة عامة. هذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية اقسمها إلى أدوات غير مباشرة ومباشرة.

المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة

تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود هي معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، هدفها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.

أولا: معدل إعادة الخصم

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها، والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للإقراض ويسمى أيضا سعر البنك.

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق ،ص 79.

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة[1].

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات الطابع ايجابي في اتجاه واحد. وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم الى خفض حجم في المجتمع ولهذا تلجا البنوك المركزية عند إرادتها التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية، ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

ويؤدي تغيير معدلات إعادة الخصم إلى تغيير معدلات الفائدة الأمر الذي يؤثر على حجم الاستثمار نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار معدلات الفائدة[2].

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية وكان من استخدم هذه السياسة هو بنك انجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فعالية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة[3].

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كاذون خزينة)، قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذة الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الافتراضية اذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان محاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، يتحصل على مقابلها نقودا مما

---

[1] عبد المجيد قدي،مرجع سابق،ص 87 .

[2] عبد المجيد قدي ،مرجع نفس،ص 88 .

[3] صالح مفتاح ،مرجع سابق ،ص 150-151 .

يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية اذا كانت رغبة البنك المركزي هو التوسع في الائتمان[1].

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني

من المعروف إن نسبة الاحتياطي القانوني، هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، وبالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود او خلق الودائع فان البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياط القانوني مثلا 40% فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي والعكس صحيح إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدره البنوك التجارية على منح تخفيض عرض النقود من خلال قدره البنوك التجارية على خلق النقود او خلق الودائع مثلا إلى 40% وتنخفض قدره البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، فينخفض المعروض النقدي، وهنا يؤثر على الاحتياطي قانوني على مضاعف الودائع[2].

ويلاحظ من ناحية أخرى نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغيير مضاعف النقود فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فان البنك المركزي يستطيع أن يقلل نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يزيد مضاعف النقود وبالتالي عرض النقود.

وجدير بالذكر أنا تخفيض نسبه الاحتياطي القانوني يخلق احتياطيا إضافيا لدى البنوك التجارية وهو ما يعطي فرصة لتلك البنوك لمنح المزيد من الائتمان، وبالتالي يؤدي فائض الاحتياطي إلى التوسع في عرض النقود. أما إذا كان الهدف تخفيض عرض النقود في البنك المركزي يرفع نسبه الاحتياطي القانوني، وبالتالي على البنوك التجارية إن تضيف إلى احتياطاتها، وهي تفعل ذلك لتخفيض قروضها ومن ثم تخفيض عرض النقود.

وتعتبر التغييرات نسبه الاحتياطي القانوني سلاحا فعالا في تأثيره على حجم الائتمان ومن ثم على عرض النقود، فحتى التغييرات الصغيرة في الاحتياطي القانوني ينتج عنه تغيير كبير في عرض النقود.

وعموما يعمل الاحتياط القانوني كمنظم للمعروض النقدي، ويجب تجنب التغيرات الكثيرة في نسبه

---

[1] صالح مفتاح،مرجع نفس،ص 151 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،دار الجامعية للنشر،2003،ص 23 .

الاحتياطي القانوني، وتظل تلك الأداة أكثر فعاليه واقل تكلفه من الأدوات الأخرى وخاصة في الدول النامية، حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة[1].

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسه المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كم من ونوع ومن أهمها:

أولا: تأطير الائتمان

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية ادارية مباشره وفق النسب محددة خلال العام، كان لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة إلى أخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب مواد مالية كبيرة[2].

ولابد من الملاحظة أن الاستعمال يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية هذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على سواء. من بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، تستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات بنك المركزي بتثبيت هامش القروض الموجهة شراء سندات. وهذا الهامش عبارة عن نسبه من قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح كتسهيلات للمقرضين[3].

ثانيا: النسبة الدنيا للسيولة

ويقتضي هذا الاسلوب ان يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة الى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الافراط في الاقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من اصول مرنفعة السيولة، وهاذا بتجميد بعض هذه الاصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقراض القطاع

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ص 23 .

[2] عبد المجيد قدي مرجع سابق،ص 80 .

[3] عبد المجيد قدي ،المرجع نفسه،ص 81.

الاقتصادي[1].

ثالثا: الإقناع الأدبي

باعتبار ان البنك المركزي هو بنك البنوك وهو مقرضها الأخير، يستطيع التأثير عليه أو إقناعها بإتباع اتجاه معين يرغب فيه، فإذا كان يرغب في توسيع الائتمان يتوجه إلى البنوك التجارية طالبا منها ذلك دون اتخاذ إجراء كمي معين لرفع سعر الخصم او رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا أراد تضييق الائتمان فنفس الشيء، تلجأ إليها بإقناعها بذلك.

وتتم عملية الإقناع الأدبي بمختلف الأشكال، فقد تكون على شكل إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، أو على شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم الأموال المطلوبة[2].

رابعا: الهامش المطلوب

يعني اشتراط البنك المركزي على الأفراد عند قيامهم بشراء الأوراق المالية على دفع نسبه معينة على هذه المشتريات و الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية وذلك حسب هدف البنك المركزي و حسب الأحوال الاقتصادية، فاذا كان هناك رواج اقتصادي وأراد البنك المركزي أن يحارب التضخم فإنه يرفع من هذه النسبة واجبة الدفع فورا عند شراء الأوراق المالية، والعكس في حالة الكساد فإنه يخفض من هذه النسبة أو الهامش المطلوب[3].

خامسا: الحد الأقصى لسعر الفائدة

من عادة البنوك التجارية أن لا تمنح فوائد على الحسابات الجارية، لكن يمكنها أن تمنح ذلك ولو بنسبة ضئيلة للحصول على كمية كبيرة من الودائع، ومن ثم قد يحدث تنافس بين البنوك في إعطاء هذه الفائدة مما ينتج عنه ارتفاعها من بنك لأخر، لذلك يتدخل البنك المركزي في تحديد هذه النسبة (أو الحد) لسعر الفائدة حتى تضيق من عملية الائتمان ويرفعها إذا ما أراد التوسع في الائتمان، وذلك

---

[1] عبد المجيد قدي ،مرجع سابق ص 81 .

[2] بوفاسة سليمان ، مرجع سابق ،ص 144-145 .

[3] بوفاسة سليمان،مرجع نفسه،ص 145 .

حسب الحالة الاقتصادية التي يكون عليها[1].

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة أهداف وتنقسم إلى ثلاثة أقسام أهداف وهي الأهداف الأولية والأهداف الوسطية والأهداف النهائية

1. الأهداف الأولية:

تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات النقدية أما المجموعة الثانية فهي ظروف سوق النقد.

أ. مجمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور و الاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة)[2].

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منهما مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف

[1] بوفاسة سليمان، مرجع سابق،ص 145 .

[2] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص 124-125.

الوسيط وطالما أن الأمر كذلك فان البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

ب. ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم او اثنين بين البنوك.

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة اذا كانت الاحتياطات الفائضة اكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة اذا كانت الاحتياطات المقترضة اكبر من الاحتياطات الفائضة.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما رطب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينيات والخمسينيات والستينات، ولكن في السبعينيات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بان الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات

النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطية المستعملة[1].

2. الأهداف الوسيطية:

وتتمثل هذه الأهداف في:

أ. المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال، إلى وسائل دفع.

ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية. وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

ب. معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية. إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو قصيرة المدى والنقود. فلقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغيرا للدخل مقترنا بسعر فائدة على المدى القصير يعطي دالة بالغة الاستقرار للطلب على النقود، في وقت الذي ظهر فيه أن مزيجا من متغير الدخل وأخر لسعر الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى تحقيق أفضل مستويات الكتلة النقدية بمعناها الواسع في بريطانيا.

والمشكل في اعتماد سعر كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر. كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد (الدورة

[1] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص 125 .

الاقتصادية)، فضلا عن كون الجمهور عادة ما يلجأ إلى ربط تحركات معدلات الفائدة بتشدد السلطات. إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يمكن أن يستخدم كهدف وسيط، يمكن أن يستخدم كقناة إبلاغ و وسيلة للسياسة النقدية[1].

واعتبارا لكل ما سبق يذهب البعض إلى رفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا للسياسة النقدية، لان ذلك تعبير عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

ج. سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات. كما أن استقرار هذا المعدل(سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات. إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة على العملات، مما يؤدي الى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف[2].

3. الأهداف النهائية:

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطية وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على ان الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي:

1.تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار.

2.العمالة الكاملة.

3.تحقيق معدل عال من النمو.

4.توازن ميزان المدفوعات.

[1] عبد المجيد قدي،مرجع سابق،ص 64،75، 87.

[2] عبد المجيد قدي ،مرجع سابق،ص 75-76 .

3. 1.استقرار المستوى العام للأسعار:

يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد.، كما يخلف أضرار وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا[1].

ومن خلال استقراء التاريخ نجد أن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية. فالنقديون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطردية تماما. وذلك إن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع الأسعار بنفس النسبة[2]. بينما شبه كينز عمل السياسة النقدية خلال الخمسينيات بعمل الخيط ، إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم.

أما الاقتصادي فريدمان فيرجع أسباب التضخم إلى:

1- زيادة الإصدار النقدي لتمويل الاتفاق الحكومي.

2- التمسك بأسعار صرف ثابتة، وهو ما أدى إلى إنتشار التضخم المستورد كاستراد بعض الدول للتضخم مثل ألمانيا الغربية واليابان من الولايات المتحدة.

3- التوسع في الدور الحكومي مع تفضيل الحكومات للضرائب غير المباشرة في وقت التضخم.

4- اعتماد الحكومات سياسة العمالة، وهو ما جعلها تستعمل مقاييس لتقدير فترات البطالة الموسمية وهذه المقاييس أدت إلى زيادة معدل النمو النقدي[3].

وحسب فيردمان فان التضخم هو دائما ظاهرة نقدية، ودليله في ذلك أن أي بلد مر بتضخم عجز الموازنة إثر التوقعات الخاصة، والتضخم المستورد الناتج من التجارة الدولية وتغيرات أسعار مستمر مر أيضا بمعدل نمو مرتفع للعرض النقدي[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص 22 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص 22 .

[3] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص 153 .

[4] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع نفسه،ص 93 .

ولكن الآراء تتباين حول ما إذا كانت السياسة النقدية تهدف إلى الاستقرار الكامل للأسعار أم تهدف إلى تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوبا فيه، ويبقى على السلطات النقدية إن تعمل على استقرار مستويات الأسعار[1].

3. 2. العمالة الكاملة:

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول على العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة ولكن ما هو المقصود بالعمالة الكاملة؟

إن مصطلح العمالة الكاملة يكتنفه الغموض، وهناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلا عن العمل، لان هناك فرق بين القعود العمل والبطالة، فقد لا يعمل الفرد في وقت ما لسبب ما مثل المرض أو الإحالة على التقاعد أو في فترة التكوين ، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل لكن ليسوا بالضرورة ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة)، ولكن البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، ونجد فيه الاقتصاد الأمريكي مثلا أن مرحلة العمالة الكاملة تتحقق عندما تصل نسبتها 94 أو 95 ٪ من إجمالي قوة العمل، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب فيه العمل منصب عمل، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لان الوصول لتحقيق العمالة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويل الأجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدة للوصول إليه نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي، كما أنها لها سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة.

[1] صالح مفتاح،مرجع نفسه،ص 153 .

أما النظرية الكلاسيكية فقد عالجت ظاهرة البطالة في المجتمع الرأسمالي من خلال تخفيض الأجور النقدية، وهذا التخفيض سوف يعمل على تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج، ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي، وهذا التحليل كان يوافق مدخل القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما كان الرأسمالي يستطيع أن يخفض الأجور، أما بعد ظهور النقابات والاتحادات العالمية فإنه لا يمكن تصور تخفيض الأجور لأن ذلك سيواجه بمعارضة شديدة من جانبها[1].

أما النظرية الكينزية فإنها ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي الى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن البطالة تنشأ لنقص الطلب الكلي الفعال ويتطلب الأمر من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة. الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة، ولكن من وجهة نظر النقدويين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم، لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، كما أنها ستكون سببا في انتشار التضخم، وان التغيرات في كمية النقود ذات أثار هامة في الأجل القصير على الإنتاج والعمالة، ووفقا لوجهة نظر النقدويين ينحصر الاختيار بين:

1- معدل أقل للبطالة حاليا وفي المستقبل القريب.

2- زيادة معدل التضخم خلال 12—14 شهرا في المستقبل وارتفاع معدل البطالة عندما يخمد التضخم على أن معالجة البطالة وتحقيق العمالة الكاملة يختلف من البلدان الرأسمالية المتقدمة الى البلدان المتخلفة.

نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض تنخفض أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

أما في الاقتصاد الجزائري فان تحقيق العمالة الكاملة لم يكن من ضمن الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية سواء في مرحلة النظام الاشتراكي أو بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988، وإنما كان من ضمن الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وتنفيذ المخططات العامة وخاصة في ظل النظام

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص 96 .

الاشتراكي، أما بعد الإصلاحات فإنه يكون ضمن برامج الحكومات ولكن في شكل حلول جزئية وتخفيف من حدة البطالة[1].

3. 3 تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني:

كانت النظرية الكلاسيكية تنظر الى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي هو متضمنا في تحقيق هدف العمالة الكاملة، وهو أمر دفعهم لعدم وضع سياسات اقتصادية (مالية كانت ام نقدية) للوصول إلى ذلك.

إلا أنه بعد الحرب العالمية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين والساسة و يسيطر على اهتمامهم، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها دور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي وفي الخمسينيات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة النقدية بصفة خاصة[2].

إن تحقيق هدف العمالة الكاملة بصفة مستمرة يستلزم نموا مستمرا في الاقتصاد الوطني بحيث يكون كافيا لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقا. بينما يرى فريدمان أن وضع معدل عال للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمرا محققا، وذلك في قوله: « ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدما أن هناك معدلا محددا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عال او آخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم».

ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، و كذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية .

عند كلامنا عن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية يجب أن نلاحظ التفرقة بين النمو والتنمية،

---

[1] صالح مفتاح،مرجع سابق ص138-139.

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ص 98.

فالتنمية تعني تغير في السنوات الأخيرة ليحقق ثلاثة أهداف أساسية وهي [1]:

1- القضاء على الفقر وعلاج أسبابه.

2 - تحسين نوعية الحياة.

3- دعم القدرة على النمو.

وأما النمو فيعني معدل لغير الناتج الكلي الحقيقي ، إذن فكلاهما مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي مركز على التغير في الناتج الكلي الحقيقي،أما التنمية تشمل التغير الهيكلي في الناتج، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل وهكذا نرج الاقتصاديون على استعمال كلمة النمو للتعبير عن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما مصطلح التنمية فيستعمل عند الحديث عن التطورات في الدول المتخلفة أو ما يسمى بالدول الساعية للتقدم[2].

ومشكلة الدول المتخلفة عندما تريد تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في قصور مواردها الداخلية وخاصة العالية لتوفير التمويلات اللازمة للاستثمارات المخططة في التنمية، وضعف القدرة على تلمية رأس المال العادي والبشري، وهذا يتطلب تحقيق معدل مرتفع للادخار، وبالتالي فإن دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الاتمانية، ويجب أن لا تقع هذه السياسات في تفضيل التضخم باعتباره يساعد على تخفيض البطالة، وزيادة معدلات التشغيل حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع ، وأما في الاقتصاد الجزائري فكانت التنمية الاقتصادية هدفا لكل السياسات الاقتصادية بصفة عامة، أما بالنسبة للسياسة النقدية فلم يكن لها هدف النمو واضحا ولكنه يمارس ضمنيا من خلال دور السلطات التقنية التي نقوم بالتوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات.

4.3 تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة وينتج على هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن تدفع ثمن السلع والخدمات المستوردة من الخارج، أو أنها تحصل على ثمن سلعها وخدماتها

[1] صالح مفتاح،مرجع سابق ،ص 139 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ص 139 .

في حالة التصدير للخارج، وتسجل في جانب المدفوعات دفع أثمان السلع أو الخدمات التي يتم استيرادها من الخارج، بينما ما يتحصل عليه من خلال عملية صادرات الدولة من السلع أو الخدمات فيسجل ضمن المتحصلات من ميزان المدفوعات ، وتعمل الدول على توازن الجانبين في جميع الأحوال حتى يتساوى طرف الدائنية مع طرف المديونية[1].

ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرتهم إلى تحديد السياسة الواجب اتباعها لتحقيق التوازنيين، فالتوازن الداخلي للاقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي، فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات فى البلد، وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي بأخذ عادة أولوية على الميزان الخارجي، ومع وجود هدفين، فإنه من الضروري عادة توافر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل، وكل أداة سياسة ينبغي أن تتزاوج مع الهدف الذي نكون فيه أكثر فاعلية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي بنما تنجح السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي .

وتختلف سياسات الدول في استعمال السياسة النقدية لتجنب الاختلالات النقدية لأن الأمر يتعلق أيضا بعلاقة السياسة النقدية بسعر الصرف وحركة رؤوس الأموال، فإذا كانت السياسة النقدية تستهدف التضخم فإن سعر الصرف لا يمكن استخدامه مثلا لتحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري (وإن كان في الوسع استخدام السياسة المالية للتأثير على ميزان الادخار والاستثمار لتحقيق مثل هذه الأهداف) ، وبالعكس إذا كان سعر الصرف يستهدف تحقيق أهداف خاصة بالحساب الجاري أو إذا كان سعر الصرف ثابتا فإن السياسة النقدية لن تكون مستقلة بما فيه الكفاية لتصلح كأداة لتحقيق الاستقرار الداخلي أو إدارة نتائج تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل[2] .

كما أن هناك من الاقتصاديين من يرى أنه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان مدفوعاتها كلما كانت الدولة تمتلك احتياطات نقدية صغيرة، وليست لها القدرة الكافية للحصول على قروض من الخارج بشروط ميسرة، وبالتالي فإن نظام التعويم في هذه الحالة أكثر

[1] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق ،ص 99-100 .

[2] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص 140 - 141 .

ملائمة، و كلما كانت الدولة تمتلك احتياطات نقدية كبيرة، انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية، لذلك فنظام التثبيت يعتبر أكثر ملائمة مع أوضاعها .

وهكذا فإن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال أيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم، لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، لأن الطلب قد قل على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما أنه يشجع زيادة الصادرات ويخفض العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك ما حدث في أعقاب انتخابات عام 1980 في الولايات المتحدة عندما كان الاهتمام بمعدل التضخم المرتفع، وارتفعت قيمة الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية خلال نفس السنة وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مثل:

- تزايد الصادرات أو انخفاض الواردات.
- معدل التضخم في الداخل يكون منخفضا بالنسبة للدول المتعامل معها.
- أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى في الداخل.
- أسعار الفائدة الحقيقية الأقل في الخارج.

أما دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة فإنه يختلف عما ذكرنا نتيجة لعدم توافر العوامل المذكورة أعلاه،بالإضافة إلى نقص احتياطات الصرف لدى هذه

الدول وتأثر سيولة الجهاز المصرفي بحالة ميزان المدفوعات لكل التغيرات التي تتعرض لها احتياطات المصارف من العملات الأجنبية التي تمتلكها[1] .

المبحث الثالث : دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية

يقع على عائق السياسة النقدية في الدول النامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية،وهي من مسؤولياتها التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المتخلفة، وفي هذا المبحث وسنناقش الدور الذي تساهم بها السياسة النقدية من خلال جمع الادخارات وتشجيعا لاستثمارات، والعمل على تطوير الأسواق النقدية والمالية وفي الأخير نتعرف على مدى كفاءة السياسة النقدية لتحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

المطلب الأول : جذب الادخار وتشجيع الاستثمار

أولا : جذب الادخار

يتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يخدم عملية التنمية،بحيث كان الاعتماد السائد في الستينات وبداية السبعينات على رؤوس الأموال الأجنبية لعملية التنمية،إلا أنه بعد التغير الذي تحول فيه الخطاب إلى كيفية تشجيع التنمية من الداخل والاعتماد على جذب المدخرات الوطنية ، وقد أخذت العديد من الدول النامية بسياسة الاعتماد على الذات أما أنواع الادخارات فهي إما ادخارات إجبارية (ضرائب – تضخم) ومن العقود (التأمينات – اشتراكات التأمين الاجتماعي) أو ادخارات اختيارية من المؤسسات أو الأفراد .

فإذا لاحظنا أن الادخار الإجباري المتمثل في الضرائب نجد أن مستوى حصيلة الضرائب مرتفع في أغلب الدول النامية ، وأن الجهاز الإداري لها لا يتمتع بالكفاءة اللازمة ، وهو ما يتطلب جهودا كبيرة من البنك المركزي لتقديم النصائح والمشورة لحكومات هذه الدول حتى تخفف من عبء الضرائب على الأفراد

[1] عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص 101،102.

والمؤسسات، حتى يتمكنوا من الادخار في الأشكال الاختيارية التي تكون محل عمل لأدوات السياسة النقدية ، ويعود سبب عدم نمو الادخار الاختياري إلى عدة عوامل منها[1] :

– ضعف متوسط حجم الادخار الفردي .

– اعتماد الادخار الفردي على متوسط دخل الفرد ، وأن هذا الدخل يتميز ببطء الزيادة .

بالإضافة إلى أن هناك معوقات تقف في وجه تنمية تجميع المدخرات وهي :

– إن أغلب سكان البلدان النامية هم من فئة الشباب وهي أكثر الفئات إنفاقا عليها من الحكومة كالتعليم والصحة ، وبالتالي ضياع كتلة كبيرة منا المدخرات .

– انعدام الثقة في المؤسسة المالية مع قلة الحوافز للمدخرين .

–بقاء المعتقدات التي تنظر إلى الادخار بفائدة نظرة المنع ،وفي نفس الوقت عدم وجود مؤسسات تتلاءم مع أفكارهم حتى يستطيع الجهاز المصرفي الحصول على هاته المدخرات وتعبئتها لصالح التنمية .

– الخشية من اطلاع إدارة الضرائب على الأصول السائلة للمدخرين .

–كثرة المناسبات والإنفاق عليها ببذخ وتبذير واكتناز المعادن الثمينة كعرف اجتماعي يبرز مظاهر الغلى و المستوى الاجتماعي إلى غير ذلك .

إلا أن الكثير من الدول بدأت تتغلب على عوائق كثيرة، مع سعيها لتخفيض اعتمادها على الموارد المالية الأجنبية ، وتختلف البلدان النامية في هذا الشأن ، فالبلدان المصدرة للنفط يبدو فيها القطاع الحكومي ذو فائض هو الذي يحوز معظم المدخرات والذي يقوم بمعظم الاستثمارات ، في حين أن معدل الادخار الفردية ضعيفة، وتعتمد المؤسسات الإنتاجية على مواردها المالية التي حققتها كأرباح من أنشطتها من القطاع الأجنبي، وبالتالي فإن العائق الذي يجب مواجهته هو كيفية العمل على خلق حوافز مغرية لجذب مدخرات من قطاع أخرى لتعبئتها في التنمية ، وهكذا فإن المهمة الكبرى والصعبة في نفس الوقت على

[1] صالح مفتاح ،مرجع سابق ص 194.

عاتق السياسة النقدية تتمثل في توفير موارد وإدخارات مالية حتى تصبح أدواتها قادرة على اجتناب التضخم أو الانكماش وإحداث الإنعاش الاقتصادي واستمراره [1].

ثانيا : تشجيع الاستثمار

إن أول شيء يعتمد عليه الاستثمار هو الادخار ، وكما أنا لادخار أيضا يحتاج إلى أن تكون المؤسسات التي تعنى به متوفرة بشكل منظم وخاصة البنوك، ولذلك يجب على البنك المركزي أن يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لهيكل البنوك التي تقدم القروض للاستثمار وذلك من خلال إحكام الرقابة بواسطة أدوات السياسة النقدية ، والعمل على تشجيع إقامة بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تخدم عملية التنمية .

كما يجب على الدول النامية أن تقوم بحملات إعلامية للفت انتباه رجال الأعمال والشركات الأجنبية إلى فرص الاستثمارات الموجودة فيها.

ويقع على عاتق السياسة النقدية عبء توجيه القروض نحو مشاريع التنمية ذات الأولوية من خلال استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية النوعية المذكورة سابقا، التي تؤدي إلى تشجيع تدفق الائتمان نحو قطاعات التنمية الهامة وتجنب تدفقها نحو قطاعات أخرى أقل إنتاجية ولا تخدم التنمية الشاملة مثلا لاستثمارات في العقارات والمعادن الثمينة .

وهناك ثلاث طرق تقليدية لتعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمارات هي الوساطة المالية ، والتخطيط المركزي ، والنظام المالي ، وهناك من يضيف التضخم الذي يتم بموجبه تحويل المدخرات من القطاع الاستهلاكي إلى القطاع التجاري (كالعقارات والذهب) وذلك كنتيجة للعملية التضخمية[2] .

---

[1] صالح مفتاح ،مرجع سابق ،ص 195 .

[2] صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 195 .

المطلب الثاني : تطوير السوق النقدية والسوق المالية

لكي تؤدي السياسة النقدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية لابد من وجود السوق النقدية والسوق المالية، والعمل على تطويرها بأساليب فعالة حتى لا تتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحث اعن الفوائد المغرية والأمان المفقود في بلدانها ، والحصول على السيولة في الوقت الذي تريد، والعمل على تجنب اعتماد المؤسسات الاقتصادية على الموارد المالية الأجنبية ، وخاصة القروض الأجنبية بكثرة ، والدول التي عملت على تطوير أسواقها النقدية والمالية هي التي تكون مؤهلة لأن تسهل عمل السياسة النقدية .أما الدول الأخرى التي لم تطور بعد أسواقها تحتاج سلطاتها النقدية أن تراعي الجوانب التالية :

– ربط الإصدارات بسياسة الدين العام وعجز الخزينة العامة.

– تهيئة الجو المناسب للاستثمار في الأوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والجمهور والمستثمرين لنوع معين من الأوراق على حساب نوع آخر ومحاولة توفيره بكثرة وخاصة سرعة الحصول على قيمة الورقة عند طلبها .

– السعي للحفاظ على حسن أداء السوق النقدية والمالية ورفع كفاءتهما من خلال تشديد رقابة البنك المركزي عليها وذلك بالتدخل المناسب .

– العمل على تنمية المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع مستوى الادخار والاستثمار معا ، فم ن ناحية يساعد نموها وانتشارها على تجميع المدخرات،كما أنها تقوم بتحمل المخاطرة التي تنتج من الإقراض المباشر من المدخر إلى المستثمر، وتقدم التسهيلات اللازمة لتمويل الاستثمار من ناحية أخرى ، كما أنه وفقا لقانون الأعداد الكبيرة يمكن أن تقترض على أساس قصير الأجل وتقترض لآجال طويلة ، كما أن خدمات القطاع المالي والمصرفي المنظم يخفض من متوسط سعر الفائدة في الاقتصاد لأنه يؤدي إلى تقليص القطاع المالي غير المنظم الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة .

– التحول الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي مفيد اقتصاديا ، لأنه تاريخيا كان نمو الاقتصاد النقدي حافزا قويا النمو البنوك وأنشطة الإقراض وتنوع الأصول المالية ومشجع على نمو الادخار والاستثمار .

– توفير المعلومات والبيانات والبحوث والدراسات اللازمة حول أوضاع عرض الأموال والطلب عليها مما يخفف العوائق الموجودة بين أصحاب الإدخارات والمستثمرين والناتجة من عدم الإلمام بظروف واتجاهات سوق رأس المال مما يؤدي إلى اتساع السوق وانتظامه[1].

المطلب الثالث : درجة كفاية السياسة النقدية في عملية التنمية الاقتصادية

مما تقدم تمت الإشارة إلى دور السياسة النقدية في البلدان النامية ومساهمتها في التنمية التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية .

– تساهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عملية منح القروض .

– توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات معينة تريد الدولة تشجيعها ، كما تحجبها عن قطاعات أخرى ترغب الدولة أن تخفض الاستثمار فيها خاصة إذا كانت مصدر للتضخم أو الحد من الانكماش بأساليب كمية و نوعية .

– توفر السياسة النقدية جملة من المعلومات والبيانات حول المتغيرات النقدية والمالية والتي لا يمكن رسم أي سياسة نقدية بدونها .

– تساهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وإخضاعه إلى توجهاتها .

– تقوم السياسة النقدية بالمساهمة غير المباشرة في تطوير بعض المناطق وبعض القطاعات وبصفة عامة فإن دور السياسة النقدية يكمن فيما يلي :

– التأثير في عرض الائتمان واستعمالاته .

– الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات .

[1] صالح مفتاح،مرجع سابق،ص 196 .

– توفير عرض ائتمان نو مرونة مقابلة لاتساع التجارة ونمو الدخل وتزايد السكان بعد أن تكتسب دفعا وزخما تراكميين في الأجل الطويل، إلا أن هو بصورة عامة يجب أن نؤكد على أن السياسة النقدية لا تكفي لوحدها أن تؤثر بصورة فعالة في مستوى النشاط الاقتصادي أو وجهته للأسباب المختلفة والمذكورة آنفا ، بل يتعين على الدول النامية من أجل تحقيق أهدافها في النمو والاستقرار الاقتصاديين أن تمزج السياسة النقدية بالسياسة المالية المناسبة للسياسة التنموية ، عن طريق الميزانية وخطة الإنماء .

كما يتعين على السلطات النقدية أيضا أن تحسن اختيار القاعدة الملائمة للإدارة النقدية ، فهناك قاعدة معدل النمو الثابت للمعروض النقدي وهي تتلاءم مع الدول التي تستطيع السيطرة على الكتلة النقدية المعروضة ، وهذا يستلزم أن يكون تحديد سعر الصرف على أساس قوى السوق ، ومن ثم يكون هناك توازن ميزان المدفوعات ممكنا في ظل الأسعار الحالية السائدة نتيجة لإتباع معدل ثابت في نمو النقود ، كما تجب الإشارة انه لا يمكن تغيير هذه القاعدة من وقت لآخر وخاصة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل .

وهناك قاعدة النقد الأجنبي التي تكون فيها علاقة وثيقة بين تغير معدل نمو العرض النقدي وبين عوامل أخرى ليست تحت سيطرة الدولة فهي خارجية ، مثل دخول أو خروج العملات الأجنبية القابلة للتحويل أو حقوق السحب الخاصة أو الذهب ، حيث تسمح هذه القاعدة بتعديل الأسعار المحلية لتتلاءم مع الأسعار الدولية من أجل توازن ميزان المدفوعات ، وفي هذه الحالة تتقلب الأسعار المحلية بقدر تقلبات الطلب على النقود ،والمتاح من العملات الأجنبية وفي هاتين القاعدتين يجب على كل دولة من الدول النامية أن تعتمد ما يناسبها من القاعدتين لإدارة الكتلة النقدية من أجل السيطرة على المعروض بهدف تجنب حالات التضخم والانكماش، ويدفع بمعدل النمو نحو الزيادة[1] .

[1] صالح مفتاح ،مرجع سابق ،ص 197-198.

خلاصة

تعرفنا في هذا الفصل إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية كونها تمثل جانبا من السياسة الاقتصادية ويقصد بها تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. كما ترمي إلى تحقيق أهداف أولية وأهداف وسيطية وأهداف نهائية ولبلوغ أهدافها تستخدم عدة أدوات منها الغير مباشرة ومنها المباشرة ولإبلاغ هذه السياسة يجب الانتقال عبر قنوات تسمى قنوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني :

الاستقرار الاقتصادي والاستقرار النقدي

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تتهجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطورات الاقتصادية،باعتبارها إحدى محاور الإصلاحات .إذ أن أي مجتمع يسعى جاهدا للحفاظ على استقرار اقتصاده من خلال انتهاجه سياسات وإجراءات وقائية تتعلق أساسا بكيفية التحكم في الطلب والعرض الكليين .ويهدف معرفة الإجراءات المتبعة من طرف البنك المركزي لتحقيق ذلك، فقدتم إدراج ثلاث مباحث يتعلق الأول بمفهوم الاستقرار الاقتصادي ومحدداته ومؤشراته ويبحث الثاني عن مفهوم الاستقرار النقدي وقياسه وإجراءات تحقيقه ،أما الثالث فنستعرض فيه السياسية الاقتصادية والنقدية في دول العالم والوطن العربي.

المبحث الأول : الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد مستقرا إذا اظهر تقدما طفيفا في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التوظيف ،وبالمثل يجب أن يكون متوسط الارتفاع في أسعار السوق في حده الأدنى .

المطلب الأول :مفهوم الاستقرار الاقتصادي

هناك عدة تعاريف متعلقة بالاستقرار الاقتصادي من بينها:

التعريف الأول : الاستقرار لغة الثبات والسكون، ويعرف من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أم غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع[1].

التعريف الثاني: ويعرف أيضا أنه عملية تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التشغيل والاستقرار في المستوى العام للأسعار ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي مستقر[2].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي بأنه :تحقيق التشغيل الكامل للموارد المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب من الناتج الحقيقي أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين :

- الحفاظ على المستوى الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

-تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني :محددات الاستقرار الاقتصادي

أولا :التعارض بين الأهداف

رغم آن الكثير من الأهداف متناسقة بين بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، لكن هذا التناسق لا يتحقق

[1] حيدر نعمت بخيت ،سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة،دار امنة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2013 ، ص 11.

[2] أديب قاسم شندي ،ناغم حميد عبد الخضر،قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي فى العراق للمدة (1980-2013)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الادارية،العدد 21،2016،ص 9.

دائما، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفعة في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فإن التضخم وأسعار الفائدة (من خلال شراء السندات) فسوف يرتفع، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي .

ولكن من ناحية أخرى فعن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثن زيادة العرض النقدي وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار (حالة التضخم)[1].

ثانيا :التباطؤ في تحقيق الأهداف

إن التباطؤات الزمنية هي ظاهرة تؤثر في ناتج السياسات الاقتصادية، ويقصد بالتباطؤ الزمني للسياسة النقدية المدة الفاصلة ما بين تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية وتحقيقه وتحقيق الهدف يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات التي تحتاج مراحل أو مدة زمنية لاختيارها والبدء بتنفيذها .

دعا فريق من الاقتصاديين وعلى رأسهم فيردمان إلى إتباع سياسة نقدية هادئة تتلخص في ما يتخذه البنك المركزي من إجراءات السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية للدولة إنما يكون وقعها متأخرا على الاقتصاد القومي، ومشكلة التباطؤات الزمنية أيضا التي قد يكون لها آثار لا تؤدي الى تحقيق الاستقرار فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة، وذلك قادرة على معارضة أي سياسة نقدية مبنية على التقديرات الشخصية وهي السلطة النقدية القائمة، لذلك فإن التباطؤات الزمنية تمنع السياسة النقدية من التوقف المفاجئ نتيجة التغيرات غير المتوقعة في الطلب على الأموال، إن مشكلة مدة التباطؤ تمثل أكبر العوائق التي تقف بوجه البنوك المركزية .

يتطلب تحقيق أهداف السياسة النقدية مدة زمنية من الصعوبة التكهن بمداها والتغيرات فيها، ويبدأ هذا المسار منذ ظهور الحاجة لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وحتى الأهداف النهائية المحددة لهذه السياسة وهذا ما يعرف بالتباطؤات الزمنية في السياسة النقدية والذي قد يحصل على أثنائها انعكاسا في المسار الاقتصادي.

[1] بلعزوز بن علي ،مرجع سابق ،ص 116.

حيث تصبح الإجراءات التي تم تنفيذها لتحقيق هدف معين غير متناسبة مع الأوضاع المستجدة أي أنه يمكن أن تكون السياسة النقدية ذات أثر مضاد وعامل عدم استقرار، وعليه فإن السياسة النقدية لا تكفي أن تكون فعالة فقط، وإنما يجب أن تؤثر في النشاط الاقتصادي ضمن مدة زمنية أقصر بالمقارنة مع طوال الدورة التي قد ينعكس خلالها مسار الدورة الاقتصادية في حالة عدم إجراءات السياسة النقدية المتبعة[1].

ثالثا :استقلالية البنك المركزي

إن استقلالية البنك المركزي تعني التمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون ضغوطات السلطة التنفيذية أو التشريعية، بتطبيق المعايير النقدية المتعارف عليها، فإنه يعتبر الأكثر كفاءة وانضباطا من غيره، حيث يستطيع تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ومكافحة التضخم إذا كان أكثر استقلالية، وتؤكد هذه الفكرة دراسة PAKRIN et BADEعلى 12 دولة، مع التنبيه لأهمية تنسيقه مع السلطات السليمة له المتمثلة نفي السلطة التنفيذية، فالبنك المركزي يتحاشى تمويل عجز الميزانية بالسياسة النقدية (إصدار نقدي، شراء سندات حكومية)، ويرتبط هذا بمدى الاستقلالية التي وضعت لها عدة مؤشرات لقياسه[2].

رابعا :الاقتران الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية والمالية

يجب آن تقترن السياسات بالأهداف لتكون أكثر تأثيرا، وبالتالي إذا تم تخصيص خاطئ للسياسات الاقتصادية فإنه يهدد استقرار النشاط الاقتصادي، فقد أشار "مندل "إلى التخصيص السليم للسياسات الاقتصادية الكلية يتمثل في تخصيص السياسة النقدية (سعر الفائدة) التوازن الخارجي، بينما تخصيص السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي، وسبب ذلك يعود إلى أن السياسة النقدية لها أثر على ميزان المدفوعات من خلال سعر الفائدة على حركة رؤوس أموال الدولة بالمقارنة مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الداخلية، بينما السياسة المالية العكس.

أ- الاقتران الخاطئ : يتمثل في استخدام السياسة المالية من أجل التوازن الخارجي بينما السياسة

---

[2] محمد صلاح ،يونس قرواط ،حنان زلاقي ،دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها –إشارة لبعض التجارب المختارة –مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية،المركز الجامعي الونشريسي ، تمسيلت ،الجزائر ،العدد 4 ،سبتمبر 2018،ص64 .

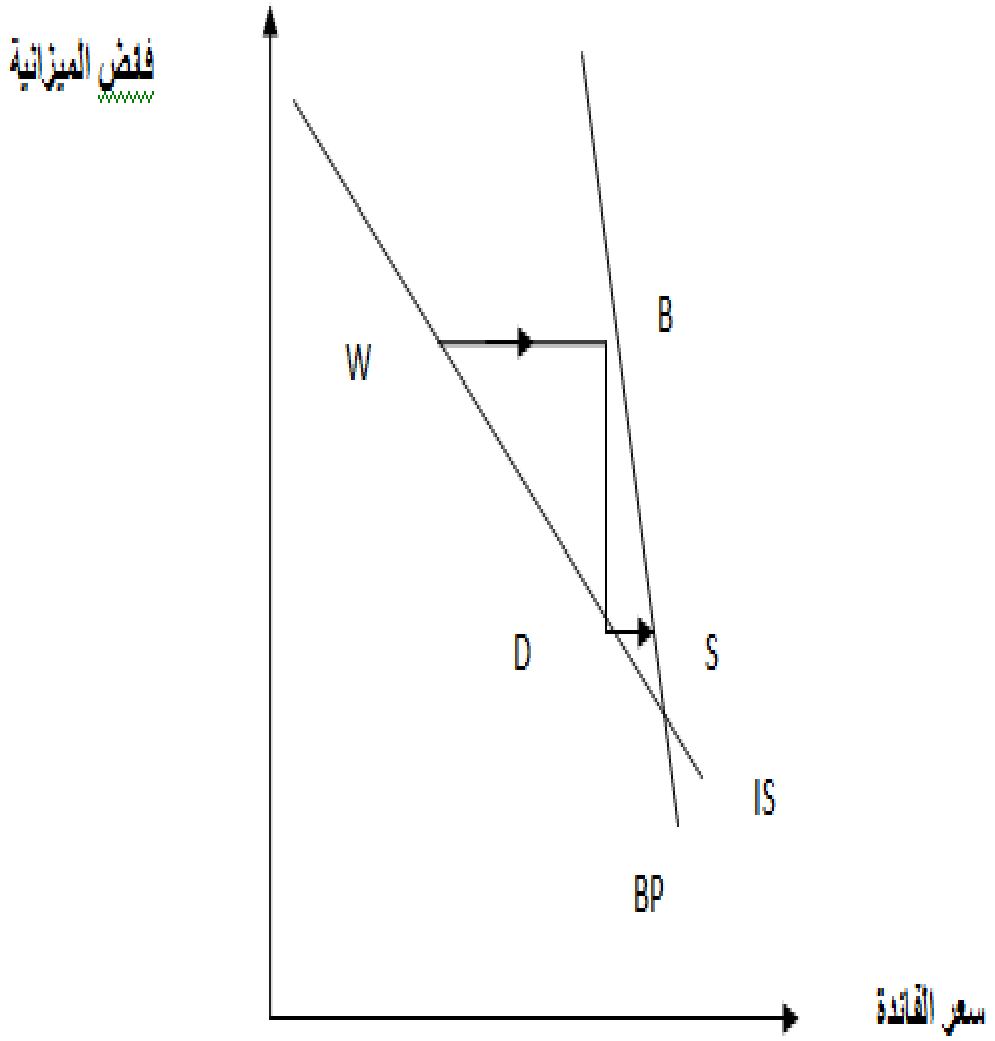
[2] عبد القادر خليل،مبادىء الاقتصاد النقدي والمصرفي ج2:اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية ومقاربات كمية ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ص 172 .

النقدية للتوازن الداخلي، فعند تخصيص أكبر قدر من فائض الميزانية(السياسة المالية)من أجل التوافق مع العجز في ميزان المدفوعات ينتقل من الاقتصاد إلى النقطة U،وهذا يحدث توازن في ميزان المدفوعات واختلال داخلي، ومن اجل العودة يتم تخفيض أسعار الفائدة)السياسة النقدية (فيتحول الاقتصاد إلى النقطة A، من خلال هذه الإجراءات نلاحظ أن السياسة المالية للتوازن الخارجي والسياسة إلى التوازن الداخلي يقود الاقتصاد إلى نقطة أبعد من التوازن الأصليS .

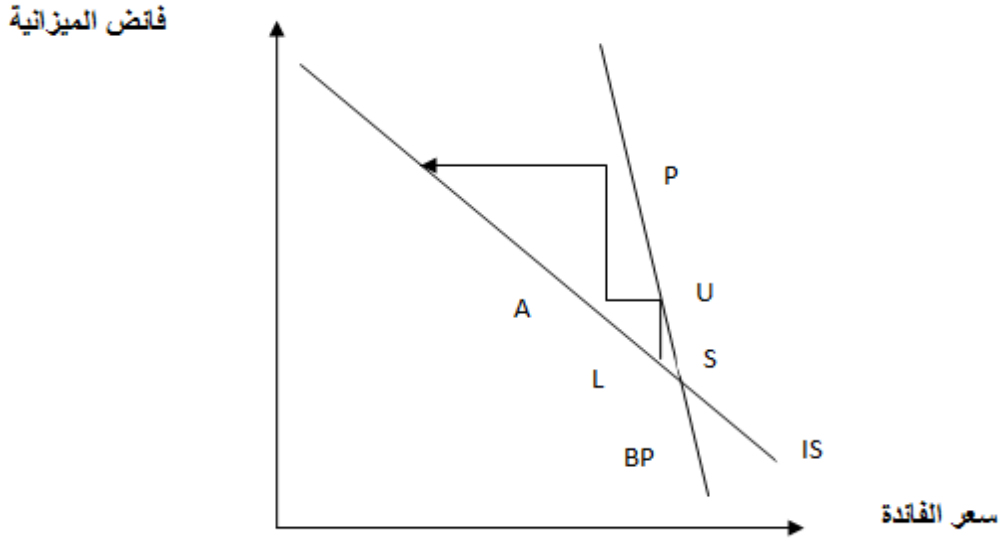
ب- الاقتران الصحيح: ويتمثل في استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أما السياسة النقدية فتستخدم من اجل تحقيق للتوازن الداخلي، فإذا كان الاقتصاد في النقطة Wوالتي تمثل حالة التوازن الداخلي المرفق بعجز في التوازن الخارجي، فإتباع سياسة نقدية ذات أسعار فائدة مرتفعة يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي فإن الاقتصاد ينتقل إلى النقطة B والتي تعني أن هناك توازن خارجي واختلال داخلي متمثل في فائض الميزانية في هذه الحالة يتم إتباع سياسة مالية لينتقل الاقتصاد إلى النقطة D وبالاقتران السليم بين السياستين النقدية و المالية يتم نقل الاقتصاد إلى النقطة S والتي تمثل التوازن [1].

[1] :محمد بن البار،أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم فى الجزائر خلال الفترة(1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-،أطروحة دكتوراة، تخصص علوم اقتصادية،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2017،ص118.

الشكل رقم(2.1):الاقتران الصحيح والخاطئ للسياسة النقدية.



الاقتران الصحيح



الاقتران الخاطئ

المصدر :محمد بن البار،أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم فى الجزائر خلال الفترة(1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-،أطروحة دكتوراة، تخصص علوم اقتصادية،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2017،ص119.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي في السياسات الاقتصادية الكلية من المسائل ذات الدلالة في تطبيق السياسة النقدية، والاستقرار في الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتوازن المدفوعات

1- التضخم:أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة سواءا المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات فوها وتطورها الاقتصادي، حيث يعرف على أنه ":الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية معينة[1].

للتضخم تأثير على باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقراره وذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على

[1] ناضم محمد نوري الشمري ،محمد موسى الشروف ،مدخل فى علم الاقتصاد دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن،2008،ص 261 .

الادخار بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستشارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سبب في عدم استقرار الأسعار، كما يعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لها تعتمد السياسات الاقتصادية على عمله منخفض قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصادي لأي بلد [1]".

2-البطالة :هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها معظم الدول وهي "الحالة التي التعليق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل.

تظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي، ولها عدة أنواع منها :البطالة لهيكلية، البطانة الاحتكاكية الموسمية، المقنعة وغيرها، وتختلف هذه الأنواع من طرف الأخر، وباعتبار البطالة ظاهرة تعاني منها العديد من الدول، فهناك من حاول علاجها فمثلا النظرة الكلاسيكية عالجتها من خلال تخفيض الأجور النقدية، والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود العمالة إلى التوازن الأولي، بينما النظرية الكينزية فإنها ترى ضرورة المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة في معدل الأجور تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى التشغيل، وتناقص البطالة، وإن الأمر يتطلب من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار الاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة.

ويمكن القول بأن السياسة النقدية لها دور في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الدخل.

3- النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي المرأة العادة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، بحيث يعرف بأنه "الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو الزيادة المستمرة في دخل الفرد ، وهذا مما يسمح من تحسين قدرته الشرائية ولهذا كل الدول تسعى لتحقيق معدل نمو اقتصادية عالية، كما يعتبر النمو الاقتصادي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

[1] ايمان حملاوي ،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر (1990-2012)،مذكرة ماستر ،تخصص مالية واقتصاد دولي ،جامعة محمد خيذر -بسكرة ، 2014 ، ص 51 .

ويتحقق من طريق الزيادة المستمرة لقدرات الإنتاج الوطنية من السلع والخدمات، إذ كلما كان معدل النمو الاقتصادي الوطني أكبر من معدل النمو السكاني كان أفضل في سبيل رفع مستوى المعيشة للأفرا[1]د. وبالتالي فإن حساب معدل النمو ينطلق من التغير الذي يحصل في الناتج PIBمن سنة إلى أخرى.

4-الميزانية العامة:تعرف الميزانية العامة على أنها بيان مفصل لما تعتزم الدول على انفاقه وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية المال ومصادر الحصول عليها، وبذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية الدولة ومشروعاتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، بحيث يعتبر أهم وثيقة تمتلكها الدولة لكونها توفر معلومات التعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموازنة العامة للتحقيق هدف العمالة الكاملة ووسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتمادها على الضرائب والنفقات[2] ."

ويمكن القول أن الميزانية العامة أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يتم الاعتماد على الضرائب كنوع من أنواع الإيرادات التي يتم استخدامها لتمويل النفقات والتي لها تأثير ايجابي في العديد من الحالات الاقتصادية حيث يوجد جزء منها لزيادة الاستهلاك خاصة للفئة العاطلة عن العمل، مما يساهم في بناء مشاريع استثمارية تسمح بالقضاء على مشكلة البطالة، وهذا ما يمكن للدولة من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي مما يعني تحقيق استقرار الاقتصادي،غير أن العديد من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى تحقيق عجز الموازنة من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات ، التي انتهجت برامج صحيحة من طرف صندوق النقد الدولي "[3].

المبحث الثاني :مدخل للاستقرار النقدي

لتحقيق أي نشاط اقتصاديا لابد من توفير محيط نقدي مستقر،من خلال السبل والمناهج الرئيسية،التي يمكن أن تعالج المشاكل والعراقيل والاختلالات المهددة للاستقرار النقدي.

[1] محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ج1 :الأسس النضرية،دون طبعة،دار أسامة للطباعة والنشر،2004،ص 28.

[2] أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2007،ص 185.

[3] ايمان حملاوي،مرجع سابق ص 41 .

المطلب الأول :مفهوم الاستقرار النقدي

لابد من الإشارة إلى أن هل يوجد تعريف دقيق وشامل للاستقرار النقدي،إلا أنه من بين بعض التعاريف التي تم التوصل إليها ما يلي:

يعرف الاستقرار النقدي بأنه" :ضرورة توفر بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة وتحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وصلاحياته[1].

كما يقصد به المستوى العام للأسعار واستقرا ر سعر الدينار وتوفير ه يكل أسعار فائدة ملائم،

فالاستقرار ا لنقدي يعتبر أهم ركائز البيئة الجاذبة للاستثمارات .وهذه الأخيرة تعتبر بحد ذاتها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي،ولهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو غير مباشر[2].

وهو يهدف إلى استقرار الأسعار حيث يجب أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وتلاشي حدوث الأزمات الاقتصادية،حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي[3].

كما يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار(أسعار المنتجات،أسعار الفائدة، أسعار الصرف) عبر الزمان والمكان وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق ، ويعني ذلك أنه هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج الوطني ، فكل زيادة أو نقصان في الكتلة النقدية لا تقابلها مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار وكل امن شأنه أن يخل بهذا المنسوب الثابت يعتبر قوة اختلالية[4]."

---

[1] حمد بن سعود السياري،محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي ، النضام المصرفى العربي السعودي والأسواق المالية،24 جويلية 2004: على الموقع الاكتروني :
www.gov.sa/ar/1424/1424-04-11ntm-37 تصفح يوم:27-03-2023.

[2] اسيمة طوقات،دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية،مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا ،في ضوء التجارب العمومية والعالمية 2-3 جويلية 2005،ص 4.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2003،ص 275 .

[4] حسين رحيم ،وضائف النقد الفكر الاقتصادي،دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الاسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2001-2002 ص 241 .

ويمكن القول بأن الاستقرار النقدي لا يتحقق إلا من خلا ل ضبط معدل السيولة المحلية وإعادة الاستقرار للسوق الصرف الأجنبي وتقليص الهامش بين سعر الصرف الرسمي والحر،أي ما يعرف بإدارة سياسة نقدية فعالة .ويتحقق أيضا من خلال:

-الحد من التضخم والتوصل إلى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية؛

-الحفاظ على القوة الشرائية الوطنية من خلال لتحقيق توازن نقدي سليم.

المطلب الثاني :قياس الاستقرار النقدي

لقياس الاستقرار النقدي لابد من توفر مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على الاقتصاد النقدي لبلد ما.

أولا :مؤشرات تحقيق الاستقرار النقدي

لا يمكن الحكم على استقرار الوضع النقدي لاقتصاد ما إلا بتوفر ظواهر متعددة وكثيرة تعرف بمؤشرات الاستقرار النقدي منها ما يتعلق بالوضع الداخلي وأخرى تتعلق بالوضع الخارجي ومنه[1]ا:

-تحقيق الانسجام بين معدل نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق العام خاصة الإنفاق الاستهلاكي في الميزانية الاعتيادية والسيطرة على حجم إنفاقها؛

-حصول توازن نسبي بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية لأن أية زيادة في الكتلة النقدية لاتقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة وبالتالي حصول الأسعار والتضخم.

-زيادة فاعلية دور الائتمان المصرفي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي للقطاع العام وإلى جميع القطاعات،أي أن الانتساب يجب أن يكون في وجه للقطاعات الاقتصادية السلعية لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة المعروض السلعي وتخفيف موجة التضخم الحالية.

-السيطرة على المصارف الاختصاصية(التابعة للقطاع الخاص) وبرمجة نشاطه المصرفي بحيث يكون

[1] عبد الحميد عبد المطلب ،مرجع سابق،ص 275.

موجها لزيادة وتوسيع الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وليس لتحقيق ا لأرباح فقط.

-السيطرة عل نشاط مكاتب الصيرفة لجعلها وسيلة من السياسة النقدية للسيطرة على المعروض النقدي وليس للمضاربة.

-تثبيت واستقرا ر الأسعار في السوق المحلية.

-المحافظة على نظام سعر صرف يتلاءم مع حاجات الاقتصاد الوطني.

-المساعدة في توفير السيولة النقدية وتوجيه الائتمان إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛

-المساعدة على الحفاظ عل مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ثانيا :قياس الاستقرار النقدي

تكون أمام التضخم عندما يختل الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات وهذا ماتراه النظرية الكمية للنقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي. ويعبر عن معامل الاستقرار بالمعادلة التالية:

$$ß = \frac{\triangle \mathbf{m2/m}}{\triangle \mathbf{y/y}}$$

ß:معامل الاستقرار النقدي,

$\triangle$ m2/m : نسبة التغير فى الكتلة النقدية معبرا عنه فى العادة ب m2,

$\triangle$ y/y :نسبة التغير فى الناتج المحلي الخام.

فإن ذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام، وهذا (B=0-) عندما يعني أن الأسعار مستقرة.

-إذا كانت (B>0)فهذا يعني أن هناك ضغط تضخمي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

-إذا كانت (B<0) فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض،

المطلب الثالث : إجراءات تحقيق الاستقرار النقدي

سنتطرق إلى إجراء ات تحقيق الاستقرار النقدي من جانبين:

أولا : من جانب إدارة السياسة النقدية

من أجل تحقيق استقرار نقدي يجب إدارة سياسة نقدية ترتكز على عنصرين بالدرجة الأولى هما الادخار والاستثمار بهدف[1] :

-جمع الادخارات في الاقتصاد والتي يمكن تحويلها إلى استثمارات.

-رفع معدل الادخار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

-زيادة نسبة الاستثمار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهها نحو القطاعات التي تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

ونشير إلى أن هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الموازنة بين السياسات الأخرى كالسياسة المالية والسياسة الضريبية.

وتتبع الدولة إجراءات وسياسات لتحقيق الاستقرار النقدي منه[2]ا:

-المحافظة على استقرار الأسعار لتجنب التضخم قدر الإمكان، وذلك من خلال التحكم في عرض النقد ليتناسب مع حجم الناتج الحقيقي.

-المحافظة على سعر صرف العملة وقابلية تحويلها؛

-تعزيز احتياطي الدولة من العملة الأجنبية.

---

[1] عبد المجيد قدي ،مرجع سابق ص 53.

[2] حمزة محمود الزبيدي ،إدارة المصارف ،مؤسسة الوراق ،عمان،الطبعة الأولى،2000،ص26.

-إضفاء المرونة على أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة، وذلك للموازنة بين متطلبات ربحية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

-تحقيق كفاءة الكتلة النقدية والقاعدة النقدية وذلك من خلال تطوير العمل المصرفي وتوجيهه والرقابة عليه.

-تطوير الأسواق الأولية والثانوية لمواجهة التطورات الاقتصادية والمساعدة في فعالية السياسة النقدية.

ثانيا : من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي

فيما يخص السياسة النقدية يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى التحكم في المعروض النقدي،من أجل الحد من التضخم، ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك يتبع الصندوق الدولي أدوات السياسة النقدية التالية[1] :

-**وضع سقوف على الائتمان المحلي :** هذه الأداة تمنع البنك المركزي من منح الائتمان للحكومة أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيد عرض النقود تلقائيا، ومن ثم ينخفض مستوى الإنفاق الحكومي وبالتالي الطلب على الواردات من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه قد يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية قد يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية مما يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

-**رفع أسعار الفائدة :** يلعب سعر الفائدة دورا مهما في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وضمان التخصيص الكفر للموارد المالية ، حيث يرى الصندوق أن خفض معدلا لفائدة عند مستويا ت منخفضة لا يعكس الندرة النسبية) أي إن الموارد الاقتصادية والمنتجات متوفرة بكمية تقل عن احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد ,وتعبر عن العلاقة بين هذه الرغبات والاحتياجات،وبين الموارد غير الكافية والمحدودة، فقد تكون سلعة ما متوفرة بكمية أكبر من سلعة ثانية، لكن حاجة الأفراد والمجتمع إلى السلعة الأولى أكبر بكثير من حاجته إلى السلعة الثانية) ولا معدلات التضخم ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالاة في أسعار الصرف.

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات فى النضريات والسياسة النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية 3 ،2008، ص 135-137 .

لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة حيث أن ذلك يضمن[1]:

–تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة والأصول المالية الأجنبية ، لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي،وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات. فالاتجاه للادخار على حساب الاستهلاك.

–يفعل سعر الفائدة المرتفع .

–يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود ، ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

–تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة – أخذا في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية–على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محليا، ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل،فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة، وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

المبحث الثالث : نظرة عامة للاستقرار الاقتصادي في دول العالم و العالم العربي

المطلب الأول : الاستقرار الاقتصادي في دول العالم

يبدو للوهلة الأولى أن الاقتصاد العالمي مهيأ في الظاهر للتعافي بالتدريج من الضربات القوية التي سددتها له كل من الجائحة والحرب الروسية غير المبررة في أوكرانيا. فالصين آخذة في التعافي بقوة بعد إعادة فتح اقتصادها. والاضطرابات في سلاسل الإمداد آخذة في التراجع، بينما الاختلافات في أسواق الطاقة والغذاء الناجمة عن الحرب تواصل انحسارها وفي نفس الوقت،فإن التشديد الكبير وال متزامن للسياسة النقدية من قبل معظم البنوك المركزية من المتوقع أن يبدأ في أن يؤتي ثماره، مع تحرك التضخم وعودته إلى مستوياتها لمستهدفة. وتشيرا أحدث تنبؤاتنا إلى أن النمو العالمي سيستقر عند أدنى

[1] بلعزوز بن علي ،المرجع نفسه ،ص 54.

مستوياته هو 2.8 هذا العام قبل أن يرتفع قليلا إلى 3٪ في 2024. والتضخم العالمي سينخفض، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا في البداية، من 8.7% في 2022 إلى 7٪ هذا العام و4,9٪ في 2024.

وعلى وجه الخصوص، فإن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية تمضي قدما بقوة في كثير من الحالات، مع صعود معدلات النمو (على أساس مقارن من ربع عام رابع إلى آخر) من 2.8٪ في 2022إلى 4.5% هذا العام. ويتركز تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة ولاسيما منطقة اليورو والمملكة المتحدة، حيث يتوقع هبوط النمو (كذلك على أساس مقارن من ربع عام رابع إلى آخر) إلى 0.7٪ و0.4- ٪ ،على التوالي ، هذا العام قبل أن يتعافى ويصل إلى 1.8٪ و2٪ في 2024[1].

ورغم ذلك ، تكمن في الباطن اضطرابات متزايدة ، كما أن الوضع هش للغاية ، مثلما تذكرنا نوبة عدم استقرار البنوك في الآونة الأخيرة.والتضخم أكثر جمودا من المتوقع حتى منذ بضعة أشهر ماضية ، وبينما التضخم العالمي قد تراجع ، فذلك يعزى في معظم الحالات للانعكاس الحاد في أسعار الطاقة والغذاء. غير أن التضخم الأساسي ، مع استبعاد مكونات الطاقة والأغذية المتقلبة، لم يبلغ ذروته بعد في كثير من البلدان ، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 5.1% هذا العام (على أساس مقارن من ربع عام رابع إلى آخر) أي رفع التنبؤات بنسبة كبيرة تبلغ 0.6 نقطة مئوية مقارنة بتقريرنا عن المستجدات في يناير ، أي أعلى بكثير من المستوى المستهدف.

ويبدي النشاط الاقتصادي كذلك دلائل على صلابته،إذ تظل أسواق العمل متسمة بنقص المعروض بالمقاييس التاريخية في معظم الاقتصاد المتقدمة. وفي المرحلة الراهنة منهل ينبغي لنا أن نقلق من مخاطر حدوث دوامة من الارتفاعات المتعاقبة في الأجور والأسعار خارج نطاق السيطرة؟ لم تتكون لدي قناعة بعد حتى هذه اللحظة ، فلا يزال تضخم الأجور الاسمية متأخرا كثيرا عن تضخم الأسعار،وهو ما ينطوي على تراجع حاد وغير مسبوق في الأجور الحقيقية.

ونظرا لنقص المعروض في أسواق العمل ، من غير المرجح أن يبقى الحال على ما هو عليه ،ويتوقع تعافيا لأجور الحقيقية. وكانت هوامش أرباح الشركات قد ارتفعت في السنوات الأخيرة – وهذ هو

[1] بيير–أوليفييه غورنيشا المستشار الاقتصادي،مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي ،صندوق النقد الدولي أفريل 2023 .

الوجه الآخر للارتفاع الحاد في الأسعار مع ارتفاع محدود في حسب في الأجور – وينبغي لها أن تكون قادرة على استيعاب ارتفاع تكاليف العمالة في المتوسط. وطالما أن التوقعات التضخمية لا تزال ثابتة ، ليتوقع خروج تلك العملية عن نطاق السيطرة. غير أنها قد تستغرق بعض الوقت، والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن التشديد الحاد للسياسة النقدية على مدار الاثني عشر شهرا الماضية بدأ يؤدي إلى ظهور آثار جانبية خطيرة في القطاع المالي ،وهذا ماحذرنا مرارا من احتمال حدوثه (عدد أكتوبر 2022 من تقرير الاستقرار المالي العالمي ، وعدد يناير 2023 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي)،فبعد فترة مطولة من انخفاض التضخم والتدني الشديد في أسعار الفائدة ، أفضى التشديد السريع للسياسة النقدية العام الماضي إلى تكبد خسائر فادحة في الأصول طويلة الأجل ذات الدخل الثابت[1].

ويعتمد استقرار أي نظام مالي على قدرته على استيعاب الخسائر دون اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب. ومن خلال حالة عدم الاستقرار المالي التي شهدها سوق سندات الخزانة البريطانية في المملكة المتحدة في فصل الخريف الماضي واضطراب الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة مع انهيار بضع بنوك إقليمية ، يتضح أن هنا كمواطن ضعف جسيمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على حد سواء. وفي كلتا الحالتين ، اتخذت السلطات إجراء سريع او قويا وتمكنت من احتواء الأزمة من الانتشار حتى الآن (عدد إبريل 2023 من تقرير الاستقرار المالي العالمي). غير أن النظام المالي قد يوضع على المحك من جديد. ومرة أخرى ،مخاطر التطورات السلبية هي السائدة. وغالبا ما يبحث المستثمرون الذين يساورهم القلق عن الحلقة الأضعف.كذلك على إعادة بناء هوامش الأمان المالي التي توجد حاجة ماسة إليها ويساعد على تعزيز الاستقرار المالي (الفصل 3 في عدد أفريل 2023 من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي وعدد أفريل 2023 من تقرير الراصد المالي).

المطلب الثاني : الاستقرار الاقتصادي في دول العالم العربي

شهدت الدول العربية تحسنا نسبيا في الأداء الاقتصادي العام خلال عام 2021 مقارنة مع سنة 2020،حيث بدأت العديد من الدول في التعافي من آثار جائحة كوفيد19–، وإن كان هذا التعافي

[1] بيير–أوليفييه غورنيشا المستشار الاقتصادي،مرجع سابق .

متبايناً ،نتيجة اختلاف معالجات الوضع الوبائي ، وفعالية السياسات والإجراءات المتخذة لدعم الاقتصاد ، ومد ى التأثر بالأداء الاقتصادي لأهم الشركاء التجاري ينفي الخارج ، والخصائص الهيكلية لكلا اقتصاد قبل بداية الجائحة.

ارتفعت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام2021 ، نتيجة التحسن النسبي في الوضع الوبائي في العالم وانتعاش الاقتصاد الدولي ،مما أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل أسرع من المعروض، وانخفاض المخزون النفطي العالمي .أثر هذا التطور، إضافة إلى ما آلت إليه اتفاقيات" أوبك "مابين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط) أوبك(،والدول الرئيسة المنتجة له من خارج المنظمة حول حصص إنتاج النفط ، إيجابيا في الأداء الاقتصادي للدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط .أما في الدول العربية الأخرى ، فكان التعافي محدود في ظل استمرار الآثار الاقتصادية التي أحدثها الوباء لاسيما في قطاعيا لنقل والسياحة ، وبطء تعافيا لطلب الخارجي نتيجة النمو المتواضع في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، فضلا عن تواصل تأثيرات الأوضاع الداخلية غير المواتية في الأداء الاقتصادي في بعض هذه الدول[1].

نم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية مجتمعة بنحو 13.9 في المائة في عام2021 ، حيث بلغ حوالي 2881 مليار دولار أمر يكفي عام2021 ،وارتفع الناتج المحلي لإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2021 بنحو 3.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ حوالي 5.8في المائة في عام 2020 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط بنسبة 4.5 في المائة في عام 2021 ، وكان ارتفاع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة، بحوالي 2.6 في المائة .في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 في المائة .تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حسب ظروف كل دولة ، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي6058 دولا ر أمريكي في عام 2020 إلى حوالي 6786 دولار أمريكي في عام2021 ،أي بزيادة بلغت نحو 12.0 فى المائة ارتفعت معدلات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 ،صندوق النقد العربي .

التضخم في عام 2021 في معظم الدول العربية، مدفوعة بعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف الطاقة ، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية ، نتيجة التقلبات المستمرة خلال السنة في سلاسل التوريد العالمية ، وارتفاع الطلب على السلع نتيجة بدء التعافي الاقتصادي في عدة مناطق في العالم باستثناء السودان ولبنان وسورية واليمن ، التي شهدت معدلا ت مرتفعة للتضخم في عام 2020 في ظل التطورات الداخلية غير المواتية ، فقد بلغ متوسط معدلات ضخم في بقية الدول العربية حوالي 2.7 في المائة في عام 2021 مقابل متوسط بلغ نحو 1.5 في المائة في عام 2020.

يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ارتفاع حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2021 بحوالي 5.9 في المائة ليصل إلى حوالي 22.9 في المائة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وارتفاع كميات إنتاجه في إطار اتفاق" أوبك"، وهو ما أثر في الأداء الاقتصادي وفي الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ،حيث تراجعت مساهمة بقية القطاعات في الناتج .وتظهر معدلات النمو القطاعي بالأسعار الثابتة ، تحسن أداء معظم القطاعات ، وكان قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات استفادة من تعافي الدول من الجائحة .كما تراجعت حصة بنود الإنفاق الرئيسة خلال عام 2021 في معظم الدول العربية ، وخاصة الاستهلاك العائلي والاستثمار، بسبب الآثار التراكمية لجائحة كوفيد-19 التي أثرت في مستوى النشاط الاقتصادي ، وأيضا نتيجة ارتفاع حصة الصادرات العربية من السلع والخدمات،إثر انتعاش الطلب العالمي على مختلف السلع وخاصة النفط[1].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 ،مرجع سابق .

خلاصة

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط أساسا بتحقيق الاستقرار النقدي ، وتعتبر السياسة النقدية الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات السوق كما تمثل الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ، وتشتمل السياسة النقدية على الأدوات الكمية ،ونوعية .

بالإضافة إلى الأدوات الكمية فهناك الأدوات المباشرة أو ما يسمى بالأدوات النوعية أو الحديثة، كسياسة تاطير الفروض ، هامش الضمان المطلوب ،والإقناع الأدبي وغيرها ، والتي تستهدف توجيه الائتمان صوب قطاعات معينة والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد. وهي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بهدف التأثير المباشر على الائتمان وكذا على سياسة الإقراض من خلال التحكم في حجمه ، ومن ثم تحقيق سياسة نقدية نوعية من شانها أن تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الفصل الثالث :

تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2020

تمهيد

احتلت السياسة النقدية صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجال خصب يعتمد عليه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات تزامنت مع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، فقد كانت بدايتها مع صدور قانون النقد و القرض 10-90 سنة 1990 ،حيث أدخلت عليه بعض التعديلات في بداية الألفية الثالثة، ثم تم إلغاؤه سنة 2003 ، كما شهدت بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية ،لهذا سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسة النقدية في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني ،وذلك عن طريق تفعيل وسائلها وتحديد

أهدافها النهائية بدقة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة2020- 2010).

مبحثين وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول :السياسة النقدية في الجزائر حتى صدور قانون 90-10.

المبحث الثاني : انعكاسات السياسة النقدية على موشرات الاستقرار الاقتصادي فى الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

المبحث الأول : مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر ومنذ الاستقلال بعدة مراحل ، بدءا بمسايرتها للسياسة الاقتصادية الموجة مرورا بمرحلة الإصلاحات حتى التحول إلى سياسة اقتصاد السوق، وعليه سنتناول مسار السياسة النقدية في الجزائر وتطورها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول :السياسة النقدية في الجزائر حتى صدور قانون 10.90

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر سياسة تسييرية مبنية على التخطيط ، ولمتكن السياسة النقدية خلالها ذات معالم بارزة وواضحة،حيث أن نشأة البنوك لن تكن الأساس من أجل ممارسة نشاطها الطبيعي ، لكنها راجعة لمتطلبات الاقتصاد الاشتراكي المخطط .كما أن النقود لم تكن إلا مجرد أداة للمبادلة، وبالتالي كانت بعيدة كل البعد عن أن تكون أداة تتحكم في عملية تحقيق النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولا :السياسة النقدية خلال الفترة(62-82)

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية في ظل غياب مشاريع استثمارية ، وهو ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية ، ومنه ازدياد الكتلة النقدية بشكل كبير في غياب أدوات السياسة النقدية ، وعموما تميزت السياسة النقدية بالخصائص التالية:

-ازدواجية النظام البنكي عن قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي وسيطرة الدولة ، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي ، وهذا حتى سنة 1966.

-احتكار الخزينة العمومية للساحة العالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي.

-تهميش دور البنوك وتكليفها بدور إداري ، حيث كانت مجرد مصدر للتدفقات النقدية بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية[1].

[1] صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية أطروحة دكتوراة غير منشورة حالة الجزائر (1990-2000)،جامعة الجزائر 2003،ص260 .

-لجوء البنوك التجارية بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذيل ا يستطيع أن يعدها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي ، ويعتبر تدخلا لبنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة.

من خلال استفادتها من القروض أصبحت المؤسسات مدينة للبنوك ، وهذه الأخيرة مدينة لدى البنك المركزية.تحدد معدلات الفائدة إداريا.

يشكل تأطير القروض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في اقتصاديات الاستدانة ، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحديد كمية القروض.

أما ما تلى تلك الفترة أي حتى سنة 1982 ، فلم يعد يلجا للقروض القصيرة الأجل كوسيلة للتمويل الاستثماري،واستخدمت القروض الطويلة الأجل والتي مصدرها الخزينة العمومية ، والتي تكفلت بتمويل الاستثمارات العمومية مع بعض البنوك العمومية.

ثانيا: السياسة النقدية (82-89)

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات ، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية التي كانت في السابق ، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي ، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي ، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصر فين جديدين. هما : بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985 ،لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية[1].

أما في سنة 1986 فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات

[1] صالح مفتاح ،مرجع سابق،ص260 .

المصرفية حيث وضح مها م البنك المركزي والبنوك التجارية وقد أشار في الفقرة 6 من المادة 19 من قانون 86 إلى أن :يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض ، وبالفعل فابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من % 2.75 إلى 5 % أي ظل ثابتا حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر1986 معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي ، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ 1987 ، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية لا يعود لاحتياجات المؤسسات وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي و التوازنات البنكية، وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي. وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة ترفع مستوى الادخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك لتشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية ، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين[1].

وقد عرف الإصلاح الهيكلي تطورا وعياها ما منذ 1988 بعد صدور النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك ، التي أصبحت تسير وفق المعايير التجارية و المردودية. وقد تمثلت المرحلة الأولى للإصلاح في إنشاء إطار مؤسساتي ملائم .وقد كانت الخطوة الرئيسية الأولى هي اتخاذ قرار في عام 1987 بانسحاب الخزينة من عمليات تمويل الاقتصاد ، بحيث أصبحت مسؤوليتها تقتصر منذ ذلك الحين في تمويل الاستثمارات في البنى الأساسية والقطاعات الإستراتجية فقط .وفي الفترة 1988-1987 أخذت عدة إجراءات لتشجيع المنافسة ، كان أهمها إلغاء الحكومة لقرار التوطين الإجباري الوحيد ، والسماح للمؤسسات المالية بأن تعمل في مجالات واسعة ومختلفة.

ثالثا : السياسة النقدية بعد صدور قانون10.90

[1] صالح مفتاح ،مرجع سابق 260-261.

في سنة 1990 حدثت نقطة تحول هامة في السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون النقد و القرض الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات .وكرس استقلالية البنك المركزي[1].

وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد ، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية ، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية , كما أبعد هذا القانون كل تدخل إداري في القطاع المصرفي .وأرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والقرض في استقلالية تامة ,كما كرس إعادة الاعتبار للبنوك كأعوان اقتصادية مستقلة , ووضع قيود أعلى مدى تأثير السياسة الجبالية على النقد وذلك بعزل دائرة موازنة الدولة عن الدائرة النقدية من خلال:

-وضع سقف لتمويل عجز الموازنة من طرف البنك المركزي مع تحديد مدت هو إجبارية إرجاعه في كل سنة.

-إرجاع ديون الخزينة المتراكمة تجاه البل كالمركزي لغاية 14 أفريل 1990 ،وفق جدول زمني يمتد لمدة 15 سنة.

-إلغاء الاكتتاب الإجباري من قبل البنوك في سندات الخزينة.

كما أبعدت الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وذلك بإدراج الائتمان كعملية من عمليات البنوك من جهة ومن ع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات من جهة أخرى.

وزيادة على ذلك أسس قانون النقد والقرض سلطة نقدية تتميز بكونها وحيدة وتتمثل في مجلس النقد والقرض ،كما أنها منظمة في إطار الدائرة النقدية وبالضبط في إطار البنك المركزي ، بالإضافة

[1] سعيدان عمر،دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ،رسالة ماجيستير غير منشورة،جامعة أم البواقي 2007-2008 ص 180-179.

إلى تمتعها باستقلالية لازمة لتصميم وتنفيذ السياسة النقدية ، وصياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي.

كما كرس القانون انفتاح القطاع المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون تمييز و دون وضع أي قيود للشراكة ، وبالتالي فإن قانون النقد والقرض وضع القطاع المالي والمصرفي، بشكل نهائي على مسار الانتقال من اقتصاد سير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق،ووضع قانون النقد والقرض الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها ، كما تم اعتبار الأسعار كمتغير أساسي في الاقتصاد وذلك بالتحرير التدريجي للأسعار التي كانت تحدد إداريا[1].

وهذا إلى جانب التعديل الاسمي لمعدلات الفائدة، وانزلاق سعر صرف الدينار نحو مستواه التوازني، وقد تمت عملية التعديل هذه في ظروف كانت تتميز بتشديد القيود على وسائل الدفع الأجنبية وتراجع النمو الاقتصادي اثر تقليص استيراد المواد والتجهيزات اللازمة لتشغيل القطاع الإنتاجي، وبالتالي فإن هدف السياسة الاقتصادية لم يكن ليقتصر على الاستمرار في عملية إعادة الهيكلة وتطهير الشركات الوطنية في القطاع الإنتاجي فحسب ، بل كان يجب أن يشمل التصدي لتراجع النمو الاقتصادي المصحوب بالتضخم . وفي هذا الإطار كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو احتواء تفاقم الأسعار. ضمن هذا الإطار المؤسساتي الجديد أدخل عدد من الإصلاحات الإضافية في سنتي1992 – 1991 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي إلى البنوك العمومية ، بينما أزيلت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك من ائتمانات إلى بقية الاقتصاد ، كما كان الحال بالنسبة لمعدلات الخصم لقطاعات محددة.

وفي سنة1991 ، ادخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية ، لكن السياسة النقدية استمرت في

[1] سعيدان عمر مرجع سابق ص 180-181.

الاعتماد على أربع أدوات مباشرة:

-فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.

-فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عمومية كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة المالية.

-فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم القروض المصرفية المقدمة إلى هذه المؤسسات.

فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدي مابين البنوك.

وفي سنة 1992 حدثت حول كبير في السياسة النقدية ، إذ أن البنك المركزي توقف عن فرض حدود قصوى ائتمانية على إقراض البنوك التجارية وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل لاقتصاد[1].

وقد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى في نهاية 1993 عند ما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك نحو السوق النقدي وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم ، وبالرغم من هذه التحسينات ، ظلت الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية تتمثل في فرض حدود قصوى على إمكانية حصول كل بنك على حدى على تسهيلات إعادة الخصم وكذلك عمليات إعادة الشراء المفروضة على كل بنك .كما اتخذت خطوة مهمة لتوسيع سوق النقد فيما بين البنوك خلال الفترة 1992-1993 .إذ جرى توسيع نطاق المشاركة في هذه السوق لكي تشمل أولا المؤسسات المالية غير المصرفية) مثل شركات ا لتأمين (التي سمح لها بأن تقرض أموالها الفائضة وثانيا أعيد تعريف أداة إعادة الشراء بما يسمح لبنك الجزائر بمرونة أكبر في

ويمكن تقسيم التطورات النقدية مند سنة 1991 إلى فترتين متضادين تعكس كل واحدة منهما التغير الجذري الذي حصل في الوضع الاقتصادي الكلي ،فخلال الفترة 1993 - 1992 كانت السياسة النقدية توسعية أساسا، إذ كانت تهدف إلى تمويل العجز الكبير في موازنة الدولة واحتياجات التمويل لدى

[1] بلعزوز بن علي ،محاضرات فى النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية، ص 190.

المؤسسات العمومية، وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الإقراض المصرفي خلال تلك الفترة يمكن نسبتها إلى احتياجات صندوق إعادة التقييد ما لذي أنشئ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بينما على العكس من ذلك تميزت السياسة النقدية بصرامة شديدة ابتداء من 1994 بسبب استهداف تخفيض التضخم ودعم استقرار سعر الصرف.

المطلب الثاني : برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات النقدية المتبعة

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية من اجل الحصول على تمويلات تسمح لها تغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية . وقد تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين :الأولى بدأت في فيفري 1989 في سرية تامة وقد كانت المبادرة في يد الحكومة الجزائرية ، أما الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الأولى، وقد نتج عن هذه المفاوضات الاتفاقيات التالية[1]:

أولا :السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

بعد إجراء المفاوضات وافق صندوق النقدي الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989،على تقديم155.7مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب

سنة1988 ،وذلك ضمن شروط معينة مما تعلق منها بالسياسة النقدية وهي:[2]"

-تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.

[1] بلعزوز بن علي،مرجع سابق ص 190 .

[2] بلعزوز بن علي،مرجع سابق ص 190 .

-تحرير التجارة الخارجية ، والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

-إلغاء عجز الميزانية ، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

-سير السياسة النقدية : تطورت الكتلة النقدية بين 1989 و 1990 بنسبة 11.32 % في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي الخامس و بمعدل % فقط، وهو مابين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية ، مما يوحي بوجود كتلة نقدية دون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية ، كما سجل ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18% كما بلغ معدل التضخم 9.30 % سنة 1989 ،ثم ارتفع سنة 1990 إلى 17.90 %.

ثانيا : السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الثاني(جوان 1991)

كان هدف الحكومة خلال هذه الفترة هو دفع عجلة الإصلاحات ، وقد تم التوصل بتاريخ(3 جوان 1991) إلى اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ، ثم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دينار مقسمة على أربعة أقساط ، أي ما يعادل 100 مليون لكل قسط، وقد وزعت الأقساط الأربعة على النحو التالي :الأول في جوان1991 ،والثاني في سبتمبر 1991 ، والثالث في ديسمبر 1991 ،الرابع في مارس 1992.

يهدف هذا الاتفاق إلى ما يلي:

-تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.

-ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات.

-تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد.

-رفع معدل الفائدة على القروض البنكية.

ثالثا : السياسة النقدية المتبعة في ظل الاستعداد الائتماني الثالث(أفريل 1994)

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي ، لجأت الجزائر للمرة الثانية

إلى صندوق النقدي الدولي لإبرام برنامج تكييف يمعهل مدة سنة ، وفي هذا الإطار تحصلت الجزائر على 50.331 وحدة سحب خاصة ، وقد تم تنفيذها على مرحلتين ، الأولى 389 وحدة سحب خاصة وتسلم مباشرة بعد الاتفاق ، أما الأخرى فتسلم خلال السنة على شكل دفعات ، ومن البنود التي استهدفها الاتفاق:

-بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في مجال الفلاحة والصناعة.

-تخفيض حدة التضخم.

-تحرير التجارة الخارجية.

وكإجراء عملي لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات عملية ، لتحقيق أهداف الاتفاق أهمها:

-تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17 %ليصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار هو1 دولار تساوي 36دينار وهذا خلال سنة 1993.

-رفع معدل إعادة الخصم إلى 15 %.

-الحد من توسع الكتلة النقدية M2 ، بتخفيض حجمها من 21 % سنة 1999 إلى 14 %سنة 1994.[1]

-جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 % .

-رفع احتياطيات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

رابعا : السياسة النقدية المتبعة في ظل اتفاق التصحيح الهيكلي (ماي 1995 الى 1998)

بعد انقضاء برنامج الاستقرار ، وجهت السلطات الجزائرية رسالة في 30 مارس 1995 إلى المدير العامل صندوق النقد الدولي ، ويغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها ، فإنها تطلب مساهمة

[1] سعيدان عمر مرجع سابق ص 183.

مالية من الصندوق . وفي هذا الإطار قامت الجزائر بإبرام اتفاقي ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وهذا لمدة 03 سنوات – من ماي 1995 حتى ماي 1998 في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب: 1.169مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق ، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر ، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريسونادي لندن ، إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحي نمو عدم سدادها خلال مدة الاتفاق ، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1998 ، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31ماي 1996 ، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الأخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011.

أما أهداف هذا البرنامج فهو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف . ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق ما يلي:

-التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم[1].

-السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره ، وكذا إنشاء سوق مابين البنوك للعملات الصعبة،مع

-إنشاء مكاتب للصرف ابتداءا من 01-01- 1996، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

-التخفيض التدريجي لعجز ميزان المدفوعات الخارجي حيث سيخفض العجز من 6.9 % خلال سنتي 94 و 95 الى 2.2 % خلال 97 و 98 .

-التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية.

[1]سعيدان عمر مرجع سابق ص 183-184.

-العمل على تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج خارج المحروقات بنسبة 5 % خلال فترة البرنامج.

نتائج السياسة النقدية في ظل الاتفاق الموسع:

تم اللجوء خلال هذه الفترة إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية M2 ، والعمل على تخفيض معدل التضخم من خلال استقرار الأسعار وارتفاع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة ،وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة ، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية.

كما ارتفع احتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة1998 . وارتفاع المديونية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998 ، وهذا بسبب انخفاض موارد الصادرات ، بسبب انخفاض أسعار النفط.

كما انخفض معدل التضخم من 29 % سنة 1994 إلى حوالي 5 % سنة 1998 ،وانخفض معدل إعادة الخصم إلى 9.5 % سنة 1998 وانخفاض سعر صرف الدينار إلى حوالي 58 دج مقابل 1 دولار أمريكي[1] .

خامسا : السياسة النقدية بعد سنة 1998

نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال الفترة 1998-1999، فقد شهدت الجزائر نوعا من عدم الاستقرار الاقتصادي ، مما أدى إلى انخفاض احتياطيات الصرف إلى 4.4 مليار دولار نهاية 1999 ، وتدهور سعر صرف الدينار إلى 68.31 دج للدولار نهاية جوان 1999 .كما انخفض معدل إعادة الخصم إلى 8.5 % سنة 1999 إلا أن الأوضاع الاقتصادية والنقدية بدأت تتحسن مع بداية سنة 2000نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة حجم الاحتياطيات من العملة الصعبة،

[1] سعيدان عمر ص 184.

وانخفاض هام في معدل التضخم حيث وصل إلى 0.34 % خلال هذه السنة . كما انخفضت المديونية الخارجية إلى 25.26 مليار دولار.

ولقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي عام 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي . حيث سمحت النتائج المالية المدعمة للسنوات 2000- 2003 بتجسيد الاستقرار المالي الذي عرف توطيدا خلا لسنة 2004 وهذا بالنظر إلى:

- الصلابة المميزة للوضعية المالية الخارجية ، حيث بلغت احتياطيات الصرف الرسمية 13.1 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2004 مقابل 32.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2003 ومبلغ 4.4 مليار دولار أمريكي فقط في نهاية 1999.

-انخفاض معدل خدمة الدين الخارجي سنة 2004 ،الذي انخفض إلى أقل من % 12.6 سنة 2004 مقابل %% 17.9 سنة 2003 و 39.1 سنة 1999 .

-قابلية الاستمرار للمديونية العمومية بالنظر إلى الادخارات المالية التي تراكمت لدى الخزينة العمومية،أي 1029.3 مليار دينار كودائع للخزينة لدى بنك الجزائر في نهاية ديسمبر 2004 مقابل 1.3 مليار دينار نهاية سنة 1999 .

-الاستقرار النقدي،حيث سجلت الكتلة النقدية M2 نموا وصل الى 11.4 % سنة 2004 فقط ، بينما كان التوسع النقدي قد بلغ نسبة 15.6 %سنة 2003 و 22.3 % سنة 2001 وساهم هذا في التراجع الملحوظ للتضخم سنة 2004[1].

[1] سعيدان عمر ،مرجع سابق ص 184 .

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية في الجزائر

أولا : أداة سعر الصرف

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى (حمد السيد، 2002). هذا يدل على أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية ، فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب ذلك تحديد نسب الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

كما يعرف أيضا على أنه "قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية" ،ويمكن تعريفه بطريقة عكسية على أنه: " قيمة وحدة واحدة من عملة وطنية مقابل وحدات من عملة أجنبية "(الحمراوي، 2004)، والملاحظ أن هذا التعريف أضاف للتعريف السابق أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن حدوث تغيير في سعر الصرف الاسمي الذي يمثل قيمة عملة محلية لبلدما مقارنة بعملة بلد آخر ،قد لا يعطي صورة مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد محل الاهتمام ،فإذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، فإن القدرة التنافسية للبلد المعني قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الاسمي (هالوود سي بول و رونالد ماكدونالد، 2007)،وهو ما يستدعي استخدام مفهوم سعر الصرف الفعلي الحقيقي للتوافق مع ، هذا النوع من المشاكل كاملة عن أقل من : تكفل إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات ، بهدف تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المحددة ضمن الخطة الإستراتيجية للدولة ، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من أهداف الدولة ، تتسم الممارسات السليمة لإدارة الاحتياطيات بالأهمية ، نظرا لأنها يمكن أن تزيد من القدرة الكلية للدولة أو المنطقة على تحمل الصدمات.

ثانيا : أداة كمية النقود

وتعرف الكتلة النقدية على أنها كمية النقود المتداولة في أي اقتصاد، وفي الجزائر تعرف الكتلة النقدية ب (M2) وتشتمل على المتاحات النقدية بالإضافة إلى أشباه النقود و المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

الأموال المتاحة النقدية وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي (النقود الورقية) والودائع الجارية لدى النظام المصرفي والودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار او بالعملة الأجنبية.

أشباه النقود وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية و الودائع الخاصة المسيرة من قبل المؤسسات القرض والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين.

ثالثا : أداة الإقراض

يشكل الإقراض المصرفي الوسيلة الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ، حيث تلجأ العائلات و المشروعات،بسبب عجزها عن تمويل نفسها ذاتيا، نظرا لضآلة ادخارها الخاص العفوي ،وكذلك بسبب ضيق الأسواق المالية وغياب الادخار الطويل الأجل،إلى تمويل احتياجاتها للسيولة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي ، في حين يكون لجوئها إلى الأسواق المالية ثانويا . فالعائلات والمؤسسات تكون مدينة بشكل معتبر للنظام البنكي[1].

المبحث الثاني :انعكاسات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2010-2020

لقد شهدت الجزائر سلسلة من الاصلاحات و ذالك في ظل المرحلة الانتقالية والاجتماعية من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية .

المطلب الاول : تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

[1] عدوان علي، بن سماعين حياة ،مجلة دفاتر البحوق العلمية، المجلد 10 العدد 2022/1،ص 22.

يعتبر تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للدولة من ابرز الأهداف التي تسعى السياسة النقدية الجزائرية لتحقيقها . وتتمثل جوانب التوازن بشقيه الداخلي والخارجي في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

أولا: النمو الاقتصادي والبطالة

أ- تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2020:

شهدت الفترة 2010-2014 تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث يعتبر إستراتيجية مكملة للبرامج السابقة هدفه تحديث الاقتصاد وخلق التوازن والحد من البطالة حيث تميزت هذه الفترة مابعد الأزمة المالية بتاثر الاقتصاد الوطني بانخفاض الطلب العالمي على المحروقات الذي أدى إلى التأثير على معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبها خلال هذه الفترة .

أما خلال الفترة 2015-2019 فقد تم إكمال البرنامج السابق تنفيذه بداية من 2015 وتتمحور أهداف منح الأولوية للمنتوج الوطني من اجل التخلص من التبعية للمحروقات، وتقوية وعصرنة الاستثمار والفلاحة وترقية النمو والتشغيل .

أما في عام 2020 تأثر الاقتصاد الجزائري بجائحة وباء كوفيد-19 وتأثير الانهيار المتزامن في أسعار النفط على ابعاد مختلفة من النسيج الجزائري .

الجدول رقم (3-1) : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الاقتصادي	3.6	2.9	3.3	2.8	3.3	3.8
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو الاقتصادي	3.3	2.6	2.3	0.8	3.1	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 25،15،7،5 ماي 2023 .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو شهد تذبذبا خلال السنوات 2010 الى غاية 2014 حيث بلغ في سنة 2012 معدل 3.3 % وقد تراجع سنة 2013 ليبلغ 2.8 % ، ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا عادلا لذلك المسجل في 2011 .

وفي سنة 2015 تواصل توسع النشاط الاقتصادي على نفس الوتيرة سنة 2014 وهذا راجع إلى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة . فقد بلغ معدل النمو حوالي 3.8 % سنة 2015 نفس وتيرة 2014 والذي قدر ب 3.3 % .

في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي قويا نسبيا معبرا بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات بالرغم من تراجع القوى في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة،فبلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، من حيث الحجم أما الناتج الداخلي ب 3.3 % في تراجع طفيف مقارنة بنسبة 2015 .

وخلال السنوات 2016-2019 انخفض معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ ليصل الى 0.8 %بسبب الانتعاش المتزامن في سنة 2017 المتبوع بتباطؤ في 2018 ،ليرتفع بعدها في سنة 2020 بنسبة 3.1 % تزامنا مع جائحة كوفيد-19 ومرونة الظروف المالية العالمية .

ب- البطالة :

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر،والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي . لذا فان عدم تحقيق هذا الخير ينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا أخر يظهر من خلال تزايد معدل البطالة،ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعظلة لابد عليها أن تخلق مابين 250 و 300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات

منخفضة، أما إذا أرادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير 700 و 750 ألف منصب شغل جديد سنويا .

لم تساهم السياسة النقدية قبل بداية الألفية الثالثة ولاسيما خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطبقة إلى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خلق الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما انعكس بالسلب على الاستثمار و العمالة، ومعدل النمو الاقتصادي،وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الألفية الثالثة بسبب الآثار التي خلقها الإصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي[1]،وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	10	10	11	9.8	10.6	11.2
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل البطالة %	10.5	11.7	11.7	11.4	11.53	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 25،15،7،5 ماي 2023 .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة في الفترة 2010-2014 شبه ثابتة وذلك لإطلاق الحكومة للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما السياسة النقدية خلال هذه الفترة لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب توجهاته الانكماشية حيث كانت تهدف إلى امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها غير المباشرة ،أما الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 عرفت ارتفاعا كبيرا من 11.2%

[1] موسى بوشنب،فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الأهداف السياسة الاقتصادية فى الجزائر(2000-2013)،مجلة معارف ، العدد 19 ، 2015 ص 96-97.

إلى 11.53% كان أقصاه في سنة 2017 و 2018 بنسبة 11.7 %ويرجع هذا الارتفاع إلى الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة المتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة، وهذا نتيجة انخفاض أسعار المحروقات بالإضافة إلى جائحة كورونا التي بدأت تظهر بوادرها مع نهاية سنة 2019 .

ثانيا: تطور التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار . فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل ان أسبابه هيكلية و مؤسساتية كذالك ،حيث انه ومع إصدار قانون النقد والقرض 10\90 ودخوله حيز التطبيق ابتداءا من سنة 1990 ، بدا اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا بإتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت .

ويمكن تتبع تطورات معدلات التضخم خلال فترة الدراسة من 2010 الى 2020 من خلال الجدول الموالي

جدول رقم (3.3):تطور معدلات التضخم فى الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9	3.26	2.92	4.8	6.4	5.7	4.26	1.95	2.4

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 25،15،7،5 ماي 2023 .

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن التضخم سنة 2010 كان بنسبة 3.9 و 4.5 سنة 2011 ثم يرجع ليرتفع مجددا ستة 2012 ارتفاعا كبيرا ليصل الى 8.9 وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل ،ويشير هذا الارتفاع إلى أن السبب فى ذلك ليس التضخم المستورد فقط وإنما ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد،غير أته عبر السنوات التى تلت انخفض ليصل الى 2.92 سنة 2014 ونلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض فى السنوات الموالية ليبلغ قيمة 1.95 سنة 2019 وانخفض في سنة 2020 إلى 2.4 .

ثالثا :الكتلة النقدية

تتولى السلطة النقدية في الجزائر أهمية كبيرة في عرض و إصدار النقود بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التى يمكن أن توثر فيه لزيادة حجمه أو تقلبه ،ولقد تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود،وفي ما يلي تحليل تطور العرض النقدي من خلال مجمعات عرض الكتلة النقدية.

جدول رقم (4.3):تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المبلغ (المليار دج)	8162.8	9751.8	11067.6	11941.5	13686.8	13704.5
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
المبلغ (المليار دج)	13945.1	149.74.6	16636.7	16510.7	682.717	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 25،15،7،5 ماي 2023 .

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور الكتلة النقدية (M2) خلال الفترة 2010-2020 حيث كان سنة 2010 يقدر ب 8162.8 ثم أخذ في الارتفاع تدريجيا إلى أن يبلغ أقصاه 16636.7 مليار دينار سنة 2018 وهذا راجع إلى حالة السيولة المفرطة التي عرفتها المنظومة المصرفية نتيجة تحسن عائدات البترول الناتجة عن ارتفاع برميل النفط،ثم يعود لينخفض سنوات 2019 و2020 بسبب السياسة الانكماشية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية وانخفاض أسعار البترول.

رابعا :ميزان المدفوعات

إن حجم السيولة النقدية التراكمية الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة والتبعية المفرطة للمحروقات في مجال التصدير ،وزيادة كمية وقيمة الواردات وزيادة الحجم الموازني وتفاقم الاختلالات الهيكلية وغيرها ،هذا ما جعل السياسة النقدية غير قادرة على استقرار ميزان المدفوعات ولهذا يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات والمؤشرات التي تعتمد عليها الدولة في وضع سياستها الاقتصادية حيث أن اختلاله سواء كان فائضا أو عجز سيوثر على الاقتصاد الوطني والجدول الموالي يوضح تطورات ميزان المدفوعات .

جدول رقم (5.3):تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)
2010	15.32
2011	20.142
2012	12.057
2013	0.133
2014	-5.881
2015	-27.57

2016	-26.3
2017	-23.3
2018	-7.458
2019	-5.9
2020	-2.5

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 25،15،7،5 ماي 2023 .

التعليق:

نلاحظ من الجدول أن ميزان المدفوعات عرف فائضا معتبرا خلال سنوات 2010-2013 لينخفض تدريجيا ليصل الى -5.881- بسبب التأكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار ،ليواصل عجزه سنة 2015 بنسبة 27.57- نتيجة تراجع أسعار البترول إلى 100.7 مليون دولار وخلال الفترة 2015-2017 شهد الميزان التجاري تدهورا حيث بلغ 27.57 ،26.3،23.3 على التوالي وذلك بسب انخفاض صادرات المحروقات، وخلال القترة 2018 2020 انخفض عجز ميزان المدفوعات ليصل سنة 2020 إلى 2.5 مليار دولار وذلك بسب انخفاض الواردات من السلع .

المطلب الثاني تحليل مؤشرات الاستقرار النقدي

أولا : قياس معامل الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي هدف نهائي للسياسة النقدية ويمكن معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذا الهدف من خلال قياس درجة الاستقرار النقدي من خلال حساب معامل الاستقرار النقدي والذي يمثل نسبة التغير في الكتلة النقدية (M2) الى التغير في الناتج المحلي الخام والجدول الموالي يوضح تغيرات الاستقرار النقدي لبعض السنوات خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم (3-6) : تطور معامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 2010-2015-2020.

السنوات	M2	ΔM2	GDP	ΔGDP	معامل الاستقرار النقدي
2010	8162.8	0.14	12034.5	0.20	0.7
2015	13704.5	0.001	16591.9	0.03-	0.03-
2020	17320.7	0.06	18383.8	0.094-	5.6-

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتاريخ 05-06-2023 وتم حساب معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة الموجودة فى الصفحة 49 في هذه المذكرة.

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستقرار النقدي كان بنسبة 0.7 %في سنة 2010 ويمكن القول أن معامل الاستقرار النقدي كان شبه محقق أي تقريبا حققت القيمة المثلى المتمثلة في1 .

أما في سنة 2015 انخفض معامل الاستقرار النقدي وسجل مستوى سالب بلغ -0.03 وهذا دليل على وجود فجوة انكماشية وهذا نتيجة تراجع الناتج الداخلي الخام في هذه السنة بالإضافة إلى انخفاض عرض النمو النقدي ،وفي سنة 2020 استمر بالانخفاض حيث سجل -5.6 وهذا راجع إلى الصدمة الاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد -19 بالإضافة إلى الانخفاض الكبير والمستمر لأسعار البترول .

ثانيا: تطور معدل السيولة

يعبر هذا المؤشر عن وضعية السيولة في الاقتصاد الوطني مع تنفيذ التمويل النقدي اعتبارا من نوفمبر 2017 ارتفعت السيولة المصرفية بشكل واضح لتصل إلى 1557.6 مليار دينار في نهاية

2018 مقابل ما يقارب 482 مليار دينار في أكتوبر 2017 كما تجسد مواصلة التمويل النقدي لاحتياجات الخزينة العمومية بواقع 1000 مليار دينار في سنة 2019 إلى جانب العجز الهيكلي لميزان.و سجلت السيولة في سنة 2020 انخفاضا ب 54.71 % يفسر هذا الانخفاض في السيولة أساسا بالانخفاض القوي في الموجودات الخارجية الصافية، ذو الصلة بالرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والارتفاع في للنقد المتداول بشكل اكبر من المعتاد لحيازة هذا الأخير لاسيما من الأسر خلال فترة الأزمة الصحية .

جدول رقم (7.3) : تطور معدلات السيولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل السيولة(%)	69.1	68.4	69.5	71.70	79.42	82.1
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل السيولة(%)	49.4	79.2	82.1	85.3	83.6	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz). تصفح بتاريخ 05-06-2023

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة السيولة كانت مرتفعة خلال الفترة 2010-2014 هذا الارتفاع في السيولة ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية و كذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة، و استمرار نمو الكتلة النقدية اي بلغ معدل السيولة 69.1 سنة 2010 و 71.75 سنة 2013 و 79.42 سنة 2014 و 82.1 سنة 2015 ثم انخفض في سنتي 2016 و 2017 بنسب قليلة حيث بلغ 79.4 و 79.2 على التوالي، ثم عادت هذه النسبة في الارتفاع خلال السنوات 2018-2019 بالنسب التالية 82.1 و 85.3 و 83.6 على التوالي .

ثالثا : إقراض القروض

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك ، إذ تمثل الجانب الأكبر من الفصول ، كما تمثل العائد الذي يتولى عليه الجزء الأكبر من الإيرادات . لذا يصبح من المنطقي أن يولى في إدارة المصارف عناية خاصة لهذا النوع من الأصول ، و ذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة تسييرها ، و السياسة المصرفية تتمثل في مجموعة المبادئ و المفاهيم التي توضع قصد ان تفيد البنك في إعداد برامج و إجراءات الإقراض و يتم الاسترشاد بها عند البث في طلبات الاقتراض و يتم الالتزام بها في عمليات التنفيذ .

إن السياسة الاقراضية لها أهمية كبرى في الاقتصاد المصرفي لكونها لا تنفصل عن مفهوم الاختيار و المفاضلة الذي يمكن من العقلنة في التصرف و تجنب الأخطار ، كما أنها ترتبط بالتدابير التنظيمية للسلطة العمومية التي توجه بشكل أو بأخر للسياسة الاقتصادية .

جدول رقم (8.3):تطور إقراض القروض خلال الفترة 2010-2020 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل القروض(مليار دينار)	3266.7	3724.7	4285.6	5154.5	6505.9	7275.6
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل القروض(مليار دينار)	7907.8	8877.9	9974.0	10855.6	11179.2	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي (www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 25،15،7،5 ماي 2023 .

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن كمية القروض كانت قليلة نسبيا خلال سنوات 2010-2015 ،مقارنة بسنة 2016 و 2017 حيث ارتفعت تدريجيا الى 79707.8 مليار دينار و 88779.9 مليار دينار على التوالي و خلال 2019 ، تطورت القروض بنسبة 8.8 % مقابل 12.4 % في 2018 ، منتقلة بالتالي من 8877.9 مليار دينار في نهاية 2017 الى 9974.0 مليار دينار في نهاية 2018 لتبلغ 10855.6 مليار دينار في نهاية 2019 .

وسجلت القروض نموا طفيفا خلال سنة 2020 بمبلغ 11179.2 بتزايد نسبته 2.98 % في ظل محيط تطبعه الازمات المالية والاقتصادية المرتبطة بجائحة فيروس كوفيد-19 واصل القطاع المصرفي مساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري ، مع المحافظة على نظام صارم لتسيير المخاطر .

الخلاصة

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل صدور قانون النقد والقرض،ففي ظل هذا الأخير تميزت السياسة النقدية بالحذر والحزم ، كما عرفت السلطة المشرفة عنها استقلالية تامة، إضافة إلى هذا شهدت الجزائر منذ 1994 إصلاحات اقتصادية أخرى مست جميع القطاعات خاصة القطاع النقدي والمالي ، فتم إدخال أدوات رقابة نقدية غير مباشرة تهدف إلى توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية ومراقبتها ، وإشراك القطاع الخاص في تمويل هذه البنوك في تمويل القطاع الخاص.

إن أهداف السياسة النقدية في الجزائر لا تختلف عن أهداف السياسة النقدية في أي بلد آخر وخاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار، وتحقيق النمر، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وقد تحققت معظم هذه الأهداف في السنوات الأخيرة ، أما التضخم فقد تم السيطرة عليه كلية ويبقي منخفضا في حدود أقل من 4% لحدا لآن وهذا مؤشر إيجابي ، أما تحقيق معدل نمو عال فقد تحقق ذلك من خلال فترة التعديل الهيكلي ولكن لم يلبث حتى انخفض بسبب تقلبات أسعار البترول ، وهذا ما ينطبق أيضا على هدف توازن ميزان المدفوعات حيث يرتبط هذا الهدف مع الصادرات وهذا أمر صعب في ظل انخفاض أسعار النفط واعتماد عليه كمصدر وحيد. إلا انه يمكن القول من جهة أخرى بان تداخل صلاحيات البنك المركزي، وتعارضها في بعض الأحيان مع السياسة المتبعة من طرف الحكومة ، يؤدي أحيانا إلى تعطيل تفعيل سياسة نقدية حقيقية وهو ما يمثل انتقاصا من الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة.

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(2010-2020)، وكان الهدف من الدراسة محاولة تسليط الضوء على الدور الفعال ومدى مساهمة السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ولأجل ذلك تم التطرق الى اجراء دراسة تحليلية تقييمية لتطور السياسة النقدية، ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (التضخم، كمية النقود، أسعار الفائدة).

وقد تم استعراض وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع، وذلك في عدة نقاط أساسية، فى البداية تم تناول مفهوم السياسة النقدية، ومفهومها من منضر المدارس وأهدافها وأدواتها، حيث أقرت المدرسة الكلاسيكية أن هناك علاقة مباشرة موجبة بين كمية النقود والنستوى العام للأسعار حيث اذا ازداد عرض النقود فان مستوى الأسعار سترتفع.

أما المدرسة الكنزية فأقرت بأن السياسة النقدية ليست محايدة والتحليل الكنزي يقوم على التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فزيادة النقود سوف تؤدي الى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل. بعد ذلك تم التطرق الى مفهوم الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وأخيرا تم التطرق الى السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2010-2020).

أولا:اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك أثر مباشر للسياسة النقدية وأثر غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

ولقد توصلنا الى أن السياسة النقدية، لها تأثير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، في تحريك النشاط الاقتصادي، لارتباطها بعصب الاقتصاد وهو الجانب المالي والائتماني وأن هدفها ضبط التداول النقدي، بهدف تأمين وتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد، وهناك أثار غير مرغوب فيها للسياسة النقدية على اهدافها واهداف السياسة الاقتصادية الكلية، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر وهذا ما **يثبت صحة الفرضية.**

الفرضية الثانية: تعمل السياسة النقدية على تحقيق أهداف اقتصادية خاصة بها وأهداف عامة خاصة بالسياسة الاقتصادية الكلية وذلك بمجموعة من الأدوات المعروفة حسب النضرية الاقتصادية لكن يكون فى ضل استقلالية السلطة النقدية فى تحديد وتحقيق أهدافها وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

توصلنا إلى أن أدوات السياسة النقدية لم تسطع التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالشكل المطلوب بل حققت استقرار نسبي نضرا للتوجيهات الانكماشية التى اتخذتها الحكومة الجزائرية مما ساهم فى تخفيض معدلات التضخم بشكل مقبول، وتحقيق بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كان اسميا اي

ضاهري وذلك بالاعتماد على عوامل مستقرة، مثل اعتماد النمو الاقتصادي على العوائد التفطية..... الخ.

وهذا لايكفي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا ما **ينفي صحة الفرضية.**

ثانيا:نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هذه توصلنا الى مجموعة من النتائج هي:

-حضيت السياسة النقدية باهتمام الكثير من رواد الفكر الاقتصادي نضرا للدور الذي تلعبه على مستوى السياسة الاقتصادية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

-اختلاف وجهات النضر للمفكرين الاقتصاديين للسياسة النقدية فى دورها فى الاقتصاد الى أنهم يجمعون على رأي واحد ألا وهو لابد من وجود سياسات نقدية رشيدة تعمل علة تحقيق أهداف معينة فى ضل ظروف اقتصادية معينة.

-يرمي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لكن يمكن أن تتعارض هذه الأهداف مما يكون له أثار غير مرغوب فيها على الأهداف الأخرى.

-للوصول الى الهدف النهائي لابد للسياسة أن تستخدم استراتيجية مرورا بالأهداف الأولية ثم الأهداف الوسيطية والأهداف النهائية وذلك يؤدي للاستقرار الاقتصادي.

-لايمكن تحقيق أهداف السياسة النقدية دفعة واحدة بل تحديد هدف واحد أو هدفين على أكثر لأنه غالبا ما تكون الاهداف متعارضة مما ينعكس على باقي الأهداف الأخرى وتحقيق أثار غير مرغوبة للسياسة النقدية.

-تعتمد السياسة النقدية في الجزائر على أدواتها المباشرة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بالاستقرار الاقتصادي وذلك راجع الى عدم فعالية الأدوات المباشرة نتيجة العديد من الأزمات فى النظام المصرفي.

-تم تحقيق استقرار اقتصادي في الجزائر لكن نتيجة تطبيق سياسة مالية توسعية بالمحاذاة مع السياسة النقدية، وهذا الاستقرار غير دائم نتيجة عدم استقرار الاقتصاد الجزائري سنة 2014.

-هنالك اختلالات في التوازنات الاقتصادية الكلية فى الجزائر بعد سنة 2014 مما أثر على الاستقرار الاقتصادي وهذا نتيجة عدم استقرار اسعار المحروقات وعدم التحكم في إدارة السياسة النقدية.

-يعتبر الاستقرار النقدي أهم دور للسياسة النقدية حيث تعتبر كأداة لمعالجة الاختلالت التي تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير فى العرض النقدي .

ثالثا:الاقتراحات :

من خلال ما توصلنا اليه نضع الاقتراحات التالية:

-ضرورة اتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اتخاذ القرار وذالك من خلال اعطاء استقلالية اكثر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها وتحديد أهدافها.

-السعي لتفعيل ادوات السياسة النقدية غير مباشرة من خلال بناء ثقة اكثر جدية بين المجتمع والنظام المالي في الجزائر.

-تفعيل السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على اسس موضوعية واقتصادية منطرف مختصين وخبراء او اقتصاديين وماليين دون ادخال الحسابات السياسة، وان تسعى لتحقيق اهدافها والتي تنمى من الاقتصاد الوطني .

-توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة وضمان فعالية السياسة النقدية وتحقيق أهدافها.

-التوجه نحو اجبارية الدفع الالكتروني من أجل تفادي مشاكل السيولة وسحب الكتلة النقدية التى تدور خارج الجهاز المصرفي وبالتالي التقليل من حدة التضخم .

-ضروؤة تفعيل الساية النقدية المباشرة بالأخص معدل اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والتنويع

فى استخدام أدوات السياسة النقدية

رابع :أفاق الدراسة:

إن وصولنا إلى هاته النتائج تجعلنا نقف امام اسئلة اخرى تتعلق بفعالية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقصادي في الجزائر (2010-2020) وهاذ ما يحتاج الى دراسات وبحوث اخرى ومنه سنحاول طرح اشكالية لمواضيع لاحقة أخرى وهي:

-اهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالجزائر

-محددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر

-اشكالية ادارة السياسة في ضل الازمات الاقتصادية- حالت الجزائر: أزمة انخفاض أسعار المحروقات.

-أليات تأثير السياسة النقدية فى الجزائر ومعوقاتها النقدية.

-دور السياسة النقدية فى ضبط العرض النقدي.

-تفعيل الساسة النقدية لمعالجة الاختلالات الداخلية فى الجزائر.

قائمة المراجع

أولا:الكتب

أ- بوفاسة سليمان ،أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2018.

ب-لحلو موسى بوخاري،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية،دراسة تحليلية قياسية للأثار الاقتصادية ،مكتبة حسن العصرية.

ت-صالح مفتاح ،النقود والسياسة النقدية(المفهوم،الأهداف،الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2005.

ث- عبد المجيد قدي ،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،2006.

ج- عبد المطلب عبد الحميد ،السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي،دار الجامعية للنشر،2003.

ح- حيدر نعمت بخيت ،سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة،دار امنة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،2013.

خ- عبد القادر خليل،مبادىء الاقتصاد النقدي والمصرفي ج2:اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية ومقاربات كمية ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

د- ناضم محمد نوري الشمري ،محمد موسى الشروف ،مدخل فى علم الاقتصاد دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان-الأردن،2008.

ذ- محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي ج1 :الأسس النضرية،دون طبعة،دار أسامة للطباعة والنشر،2004.

ر- أحمد الأشقر،الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،2007.

ز- اسيمة طوقات،دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية،مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا ،في ضوء التجارب العمومية والعالمية 2-3 جويلية 2005.

س- عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،الطبعة الأولى ،2003.

ش- حسين رحيم ،وضائف النقد الفكر الاقتصادي،دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الاسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2001-2002.

ص- حمزة محمود الزبيدي ،إدارة المصارف ،مؤسسة الوراق ،عمان،الطبعة الأولى،2000.

ض- بلعزوز بن علي، محاضرات فى النضريات والسياسة النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية 3 ،2008.

ثانيا :المجلات والتقارير :

أ- أديب قاسم شندي ،ناغم حميد عبد الخضر،قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي فى العراق للمدة (1980-2013)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الادارية.

ب-محمد صلاح ،يونس قرواط ،حنان زلاقي ،دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها -إشارة لبعض التجارب المختارة -مجللة شعاع لدراسات الاقتصادية،المركز الجامعي الونشريسي ، تمسيلت ،الجزائر ،العدد 4 ،سبتمبر2018.

ج-بيبر-أوليفييه غورنيشا المستشار الاقتصادي،مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي ،صندوق النقد الدولي، أفريل 2023.

د- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 ،صندوق النقد العربي .

هـ- عدوان علي، بن سماعين حياة ،مجلة دفاتر البحوق العلمية، المجلد 10 العدد 2022/1 .

و- موسى بوشنب،فعالية السياسة النقدية فى تحقيق الأهداف السياسة الاقتصادية فى الجزائر (2000-2013)،مجلة معارف ، العدد 19 ، 2015.

ز-بن عيسى كمال الدين ،حزام نسيم،بونشادة نوال، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،المجلد 8، العدد 2023/1.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات والمحاضرات :

أ- محمد بن البار،أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم فى الجزائر خلال الفترة(1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-،أطروحة دكتوراة، تخصص علوم اقتصادية،جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2017.

ب- ايمان حملاوي ،دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر (1990-2012)،مذكرة ماستر ،تخصص مالية واقتصاد دولي ،جامعة محمد خيذر - بسكرة ، 2014.

ج-صالح مفتاح النقود والسياسة النقدية أطروحة دكتوراة غير منشورة حالة الجزائر (1990-2000)،جامعة الجزائر.

د-سعيدان عمر،دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي ،رسالة ماجيستير غير منشورة،جامعة أم البواقي 2007- 2008 .

هـ- بلعزوز بن علي ،محاضرات فى النظريات والسياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية.

رابعا:**المواقع الالكترونية:**

www.gov.sa/ar/1424/1424-04-11ntm-37 تصفح يوم:27-03-2023.

-(www.bank_of_algeria.dz) تصفح بتواريخ 5،7،15،25 ماي 2023 .